A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/42/PV.48
2 November 1987

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الثانية والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والاربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٢٦ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد فلوريـــن (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)

شم : السيد ولد بيّه (موريتانيا)
(نائب الرئيس)

شم : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)
(الرئيس)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي [١٢] (تابع)

(أ) تقرير المجلس

'١' مشروع قرار

'٢' تعديلات

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعـــاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ [٢١]

(أ) تقريرا الامين العام

(ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمـــات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلـــة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالهـا موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسميـــة بإدارة شؤون المؤتمـــرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مـــع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

87-64285/A ٧٨٥٠ب

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠ .

البند ١٢ من جدول الاعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

(أ) تقرير المجلس [الفصل السادس ، الفرع جيم] (A/42/3)

'١' مشروع قرار (A/42/L.7/Rev.1)

'٢' تعديلات (A/42/L.9)

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الروسية) : مطروح على الجمعية مشروع القرار A/42/L.7/Rev.1 الذي أسفرت عنه المشاورات . وفي ضوء الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن مشروع القرار . أوضح مقدم التعديلات الواردة في الوثيقة A/42/L.9 أنه لا يصر على التصويت على هذه التعديلات .

أعطي الكلمة الآن لممثل استراليا لتقديم مشروع القرار A/42/L.7/Rev.1 .

السيد وولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : أثناء المناقشة العامة التي أجريت في الاسبوع الماضي بشأن متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ، عرض وفد بلادي ، بالنيابة عن عدد كبير من مقدمي مشروع القرار ، مشروع القرار A/42/L.7 الخاص بالوقاية من الإيدز ومكافحتها .

ومنذ ذلك الوقت ، جرت سلسلة من المفاوضات غير الرسمية الإضافية بغية الرد على اقتراحات محددة لعدد من الوفود . وقد توجت هذه المفاوضات باجتماع برئاسة السفير دي ماتوس بروئنا ، الممثل الدائم للبرتغال ونائب رئيس الجمعية . وفي ذلك الاجتماع ، تم التوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء بشأن نص منقح ، مطروح على الجمعية الآن في الوثيقة A/42/L.7/Rev.1 . وبالإضافة إلى المشاركين في تقديم مشروع القرار المنقح ، طلب إلي أن أعلن أن رواندا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار هذا .

لقد استطاعت الوفود أن تتفق بسرعة بشأن نص توافقي يعكس المرونة وحسن النية اللذين أبداهما كل الاطراف بشأن هذا الموضوع الحيوي . وفي هذا السياق ، أود بصفة خاصة التنويه بالدور البنّاء للغاية الذي لعبه صديقي الرئيس الحالي لمجموعة الدول الإفريقية السفير بلين رابيتافيكا ممثل مدغشقر .

Digitized by UNOG Library

وأود أيضا ، بتقديم هذا النص المنقح ، أن أشيد برئاسة السفير دي ماتـــوس بروئنا ، بفضل صبره ومهارته إلى حد كبير ، أمكن أن تسفر المفاوضات عن نص توافقـــي بشأن هذا الموضوع الهام للغاية ذي المغزى العالمي والمطروح على الجمعيـة . وأود أن أشكره ليس فقط بالنيابة عن الوفد الاسترالي ، بل أيضا بالنيابة عن كل أعضـــاء الجمعية ، الذين أثق أنهم سوف يشاركون في اعتماد النص المنقح بتوافق الآراء .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الروسية) : تبتُّ الجمعية الآن في مشـــروع القرار A/42/L.7/Rev.1 ، "الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيـــدز) ومكافحتها" . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على مشروع القرار ؟

اعتمد مشروع القرار A/42/L.7/Rev.1 (القرار ٨/٤٢)

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الروسية) : إنني أعتبر أن اعتمـــاد الجمعية للقرار ٨/٤٢ "الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومكافحتها" بمثابة إعراب رمزي عن استعداد المجتمع الدولي للتعاون في مكافحة تهديد جديد لتمتع الجميع بالصحة .

وأود أن أشكر المشاركين في تقديم القرار والوفود التي شاركت في المشـــاورات على جهودهم ، التي مكنت الجمعية العامة من أن تعتمد هذا القرار الهام الذي جاء في وقته دون تصويت . وفي نفس الوقت ، فإنني أعتبر هذه النتيجة التي أفضى إليها عملنـــا تعبيرا عن تصميمنا على التعاون بنفس الروح من أجل تسوية المشكلات العالمية الاخـــرى التي تواجهها البشرية .

بهذا نختتم نظرنا للاستراتيجية العالمية للوقاية من الإيدز ومكافحتها .

البند ٢١ من جدول الاعمال

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعـــاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠

(أ) تقريرا الامين العام A/42/560 و Corr.1 و A/42/674

(ب) مشروع قرار (A/42/L.11)

Digitized by UNOG Library

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن النظر في الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا في هذه المرحلة من الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة يوجه انتباه المجتمع الدولي إلى مهمة هامة وشاقة تتعلق بمستقبل قارة . وفي نفس الوقت ، فإن هذا أيضا شاهد آخر على دور الامم المتحدة في عالم اليوم ، وهو أن تكون مركزا لتحليل المشاكل التي تمس أرواح ، بل ووجود الافراد والامم ذاته ، والتغلب على تلك المشاكل .

Digitized by UNOG Library

وأعتقد أن الجمعية تأثرت تأثرا عميقا بالبيانات التي أدلى بها الزعماء الافارقة في تلك الدورة ، والتي أوضحوا فيها ضخامة الجهد البشري والاجتماعي والاقتصادي المبذول لتنفيذ برنامج العمل رغم كل الظروف المناوئة . كما أن رئيس زامبيا ، السيد كاوندا ، بوصفه الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، أعاد التأكيد بكل بلاغة ، على تصميم البلدان الافريقية على مواصلة هذا الجهد .

وفي الوقت ذاته ، تشهد البيانات التي أدلي بها في المناقشة العامة علاوة على تقرير الامين العام (A/42/560 و Corr.1) على مدى استجابة المجتمع الدولي للاولويات المحددة في برنامج العمل . وفي ضوء الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية يتعين فتح سبل جديدة للإفراج عن الموارد المطلوبة للتنمية على وجه الاستعجال .

ومع ذلك يجب أن نقرر أنه لم يتسن حتى الآن عكس مسار الاتجاهات السلبية للتنمية . وهذا ينسحب بصفة خاصة على تعاظم الديون الخارجية ومتطلبات خدمة هذه الديون والانخفاض المستمر في أسعار السلع الاساسية ، وكلها عوامل تتحكم فيها العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة . ويضاف إلى ذلك أن استمرار سياسة العدوان وزعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي التي يتبعها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا يترتب عليها تضحيات مالية وبشرية هائلة ، لا سيما في دول خط المواجهة . إن السلم المستقر وعدم وجود نزاعات إقليمية هما الشرطان الاساسيان اللذان تمس الحاجة إليهما للانتعاش الاقتصادي والتنمية المزدهرة في القارة الافريقية .

وإنني أشارك الرأي القائل بانه ، إلى جانب المشاكل الملحة المتعلقة بالديون الخارجية وأسعار السلع الاساسية ، ينبغي إيلاء برامج التعليم والتدريب المهني والإدارة والتنظيم الإداري اهتماما أكبر مما تحظى به حاليا لانها تمثل المستقبل .

إن افريقيا في حاجة إلى الدعم الكامل والشامل من جانب المجتمع الدولي حتى تتمكن من معالجة المشاكل المعقدة والمركبة المتعلقة بالتنمية . فلنغتنم كل الفرص

Digitized by UNOG Library

المتاحة في محفل الامم المتحدة لمناقشة التدابير الواجبة واعتمادها ، حتى نتصدى للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا وما تنطوي عليه من تحديات .

وأقترح إقفال قائمة المتكلمين في هذه المناقشة في الساعة الخامسة عصر اليوم . فإذا لم أسمع اعتراضا سيتقرر ذلك .

تقرر ذلك .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الروسية) : لذلك أرجو الممثلين الذين يرغبون في المشاركة في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم على قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن .

أعطي الكلمة للامين العام .

الامين العام : (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في حزيران/يونيه ١٩٨٦ اعتمدت الجمعية العامة ، في دورة استثنائية ، برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . وكان هذا حدثا تاريخيا التزمت فيه البلدان الافريقية ، مع المجتمع الدولي قاطبة ، بالعمل معا على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة ذاتيا في افريقيا .

وبعد عام ونصف العام ، لا أجد مفراً من أن أسجل أن الحالة في افريقيا بصفة عامة سارت من سيئ إلى أسوأ . فالتقدم المحرز بفضل الجهود الجسورة التي بذلتها الحكومات الافريقية والدعم الذي قدمه المجتمع الدولي والتحسن في الظروف المناخية ، كلها اختيرت من جراء تدهور البيئة الاقتصادية الدولية التي تعمل افريقيا في ظلها .

ومن بين العوامل الخارجية المؤثرة ، أشير بصفة خاصة إلى تدهور معدلات التبادل التجاري والتذبذب المستمر في أسعار الصرف وزيادة أسعار الفائدة وانخفاض التدفق الصافي للموارد . لقد أصبح عبء الديون غير محتمل بالنسبة لعدد كبير من البلدان . ولا يغيبنّ عن بالنا أيضا أن الجفاف ما زال يهدد عددا من الدول ، بل إن هناك مناطق بدأ يعاودها الجفاف . وأخيرا هناك دول أخرى ما زالت تتعرض لأعمال مدعومة من الخارج تستهدف زعزعة استقرارها السياسي والاقتصادي .

Digitized by UNOG Library

ولئن كان يبدو أن المجتمع الدولي بدأ يدرك مدى خطورة الحالة وضرورة اتخاذ تدابير محددة على وجه السرعة ، ما زال القلق يساورني إزاء التفاوت الواضح بين الالتزام المبدئي والعمل الفعلي الذي تشتد إليه الحاجة .

وإزاء هذه الخلفية المعتمة تنظر الجمعية العامة في التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل . والتقرير الذي قدمته في هذا الصدد تقرير أولي . وبالنظر إلى أنه يشير أساسا إلى نتائج شاملة ، فإنه لا يسمح بتكوين فكرة محددة عن الحالة في مختلف البلدان . لذا يجب علينا إجراء تحليل أكثر استفاضة لحالة كل دولة على حدة . وفضلا عن ذلك من السابق لأوانه أن نقيم بالكامل الآثار المترتبة على بعض الاعمال المضطلع بها حاليا . وأود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى بعض الاستنتاجات المؤقتة التي أرى أنها تتطلب النظر الجاد .

لقد بدأت أغلبية الحكومات الافريقية في تنفيذ برامج تكيف وإصلاح اقتصادي كثيرا ما تنطوي على تكاليف اجتماعية باهظة ، فضلا عن مخاطر سياسية أكيدة . لقد اعتمدت ٢٨ دولة برامج تكييف هيكلي بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومانحين على الصعيد الثنائي . وهذه البرامج تستهدف جميعها تحسين إدارة الأموال العامة ، وترشيد برامج الاستثمار العامة ، وتشجيع القطاع الخاص . وتم تكييف ميزانيات التنمية لمراعاة أولويات برنامج العمل ، بغية التعجيل بالانتعاش الاقتصادي والتنمية . ولتشجيع الانتاج الزراعي وضعت أنظمة من الاسعار الحافزة كما تم تخفيض الإعانات ، وتحسين شبكات التوزيع الداخلية . واعتمدت تدابير لزيادة تعبئة الموارد المحلية واستعادة قدر من الانضباط في مجالي الميزنة والمالية . ويبدو أن هذه الجهود بدأت بالفعل تؤتي ثمارها . فعلى سبيل المثال ، حدثت زيادة في الانتاج الزراعي والصناعي في ١٩٨٦ .

وقد قام المجتمع الدولي من جانبه بدعم هذه الجهود مع التركيز بصفة خاصة على مساعدة البلدان ذات الدخول المنخفضة . ونعمل حاليا على زيادة موارد مرفق التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي ، ونجري حاليا تجديد الموارد الثامن للمؤسسة الإنمائية الدولية الذي لا بد أن تكون افريقيا المستفيد الرئيسي منه .

Digitized by UNOG Library

وتعكف أجهزة الأمم المتحدة على زيادة أنشطتها في افريقيا . وقد قدمت عدة جهات مانحة ثنائية موارد إضافية من أجل تنفيذ برامج التكيف الهيكلي . وقرر عدد من البلدان المانحة تقديم شروط أفضل عند إعادة جدولة الديون عن طريق نادي باريس ، كما اتفقت بعض هذه البلدان على تحويل القروض العامة المقدمة إلى بعض البلدان الافريقية إلى منح . وأخيرا ، فقد ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة على الصعيد الثنائي ازديادا طفيفا بالقيمة الحقيقية في عام ١٩٨٦ .

ويتوجب علينا الترحيب بالتدابير التي اتخذتها البلدان الافريقية والمجتمع الدولي . ومع ذلك ، لا بد من بذل جهود جديدة لتعميم عملية الإصلاح بحيث تمتد إلى جميع البلدان ولتعبئة الدعم اللازم . وقد أعدت المؤسسات المقرضة المتعددة الاطراف برامج خاصة للبلدان ذات الدخل المنخفض التي ينبغي أن تحصل على الدعم اللازم .

وأود أيضا أن أسترعي الانتباه إلى الاحتياجات المختلفة دون شك من حيث طبيعتها والهامة هي الاخرى ، التي تشعر بها البلدان ذات الدخل المتوسط التي تأثرت بصفة خاصة بالتطورات الحاصلة في أسواق السلع الاساسية .

وكما أوضحتُ في ملاحظاتي الاستهلالية ، لا تكفي التدابير المختلفة التي أشرت إليها للتصدي للمشاكل الصعبة التي تواجهها البلدان الافريقية . وما زالت أشد الحاجات إلحاحا هي زيادة تدفق الموارد . ونتيجة لانخفاض أسعار السلع الاساسية تعرضت افريقيا في مجموعها لخسارة تقدر بـ ١٩ بليون دولار في حصيلة صادراتها من عام ١٩٨٦ حتى الآن . كما أن عبء الديون الذي بدأ يتفاقم أيضا يشكل عبئا ثقيل الوطأة على الموارد الضئيلة المتاحة . ووفقا للاحصائيات الاخيرة ظل إجمالي حجم المساعدة الإنمائية الرسمية ، بالقيمة الحقيقية ، ثابتا في عام ١٩٨٦ .

إن خطورة الحالة هي التي حدتني على التشاور مع الحكومات وتشكيل فريق استشاري من الخبراء الاستشاريين الرفيعي المستوى للنظر في مشكلة تدفق الموارد . ومن المقرر أن يقدم هذا الفريق تقريره إليَّ في نهاية هذا العام . وسوف أقوم بنقل توصياته إلى جميع الحكومات والمنظمات الدولية بالإضافة إلى وجهات نظري الشخصية

Digitized by UNOG Library

فيما يتعلق بالتدابير الواجب اتخاذها . وفي كانون الاول/ديسمبر سنحاط علما بوجهات نظر رؤساء دول وحكومات البلدان الافريقية عقب انعقاد مؤتمر القمة الخاص الذي دعت إليه منظمة الوحدة الافريقية من أجل اتخاذ موقف موحد بشأن قضية الديون الافريقية .

هناك أسباب وجيهة تدعو لمناقشة هذه المسائل المالية الملحّة في اجتماعات تشاورية دولية مباشرة . ومن الضروري أيضا عدم إرجاء اتخاذ تدابير أخرى هامة في المدى المتوسط والبعيد . وتمثل الوثيقة الختامية للدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) تطورا إيجابيا في هذا الصدد ، وبوجه خاص فيما يتعلق بمنتجات السلع الاساسية وتجارتها . ويعتبر بدء تشغيل الصندوق المشترك للسلع الاساسية وتنفيذ تدابير التدويع ذوي أهمية خاصة بالنسبة لافريقيا . كما تمثل حماية القوة الشرائية الخارجية للقارة التي تفترض سلفا القدرة على الدخول إلى الاسواق أحد الاهداف الرئيسية التي يجب أن تتضمنها استراتيجيات التنمية بعيدة المدى .

كذلك تعد تنمية الموارد البشرية في افريقيا من القضايا الاساسية التي يجب أن تحظى باهتمام خاص في المدى المتوسط والبعيد . ويسعدني أن أرى العديد من أجهزة منظومة الامم المتحدة قد اضطلعت ببعض الانشطة في هذا المجال مع الدعم الكامل من الشركاء من أجل تحقيق التنمية في افريقيا .

وكما يتضح من اعتماد برنامج عمل الامم المتحدة ، يتفق الجميع على أن الحالة في افريقيا تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة وملحّة . وما يزال هذا البرنامج يمثل الاساس الذي يستند إليه الترابط الحيوي بين افريقيا والمجتمع الدولي . ولقد أعربت الحكومات الافريقية مؤخرا في منظمة الوحدة الافريقية عن رغبتها الاكيدة في الوفاء بالتزاماتها . وينبغي تشجيعها على تعبئة مواردها الخاصة وزيادة جهودها الرامية إلى الإصلاح . أما فيما يتعلق بالمجتمع الدولي فعليه المساهمة في هذه الجهود عن طريق تقديم دعم أوسع وأسرع وأقوى .

Digitized by UNOG Library

وأود أن أؤكد لكم أن أجهزة الأمم المتحدة ستواصل الإسهام إسهاما كاملاً في تنفيذ البرنامج . وكما فعلنا في الماضي سنسعى أنا ومساعديَّ المباشرين إلى العمل في تعاون وثيق مع منظمة الوحدة الإفريقية والهيئات الافريقية والحكومية الدولية الاخرى المختصة .

وينبغي أن تجري الجمعية العامة دراسة مستفيضة للبرنامج وأن تخلص إلى نتائج بشأن تطبيقه في الدورة الثالثة والاربعين . وسيتضمن التقرير الذي سأقدمه حينئذ معلومات خاصة بالتدابير التي اتخذها كل بلد افريقي والجهات المشاركة في التنمية وكذلك عرضا عاما للحالة . وإنني على ثقة من أنني سأكون حينئذ في موقف يسمح لي بالتكلم عن إحراز تقدم ملحوظ والتوصل إلى نتائج مرضية فيما يخص تنفيذ البرنامج . وسوف يتوقف ذلك على مواصلة افريقيا لجهودها وطبيعة التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي وما يبديه من اجتهاد . وأود أن أؤكد أن هامش التحرك المتاح لافريقيا لتنفيذ البرنامج تناقص كثيرا ، ولا بد من اتخاذ تدابير ملموسة لدعمه وإلاّ لن يمكن الحفاظ على الزخم الذي تحقق .

إنني أوجه هذا النداء الملحّ مرة أخرى إلى جميع شركاء افريقيا لإعطاء هذا البرنامج المهام الاولوية في جهودهم الإنمائية .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الروسية) : أدعو الآن ممثلة زامبيا التي ستتحدث بالنيابة عن منظمة الوحدة الافريقية لكي تقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/42/L.11 .

السيدة موبوندا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : بالنيابة عن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية أود أن أقدم وثيقة بشأن تقييم افريقيا الاوليّ لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (A/42/560 و Corr. 1) .

Digitized by UNOG Library

إن اعتماد الجمعية العامة لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ في دورتها الاستثنائية الثالثة عشرة قد كان استجابة لنداء وجّههُ رؤساء الدول والحكومات الافريقية في الدورة الحادية والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية . وقد استند برنامج عمل الامم المتحدة إلى الاولويات التي التزمت بها البلدان الافريقية في جهودها من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي .

إن المجتمع الدولي باعتماده برنامج العمل هذا قد عبّر عن قبوله واعترافه بحاجة الجهود الخاصة التي تبذلها افريقيا إلى المساعدة . وسيلاحظ أن برنامج الامم المتحدة قد تضمن صياغة أكدت على عنصرين أساسيين هما الالتزام والتعاون .

Digitized by UNOG Library

ويعبّر الاول عن تصميم والتزام البلدان الافريقية ببدء برامج وطنية وإقليمية للتنمية الاقتصادية . ويعبّر الثاني عن استجابة المجتمع الدولي والتزامه بدعم وإكمال الجهود الإنمائية الافريقية .

ومن المُهم أن نلاحظ أيضا أنه يقدر أن التنفيذ الكامل للبرنامج ذي الاولوية يتطلب موارد تبلغ حوالي ١٣٨,١ بليون دولار أمريكي . وفي إطار هذا المبلغ ستوفر البلدان الافريقية بجهودها الذاتية نحو ثلثي مجموع الموارد اللازمة ، بينما ينتظر أن يقدم المجتمع الدولي الباقي . وهذا الثلث الباقي حاسم من أجل التنفيذ الكامل والفعال للبرنامج ذي الاولوية .

إن افريقيا لا بد أن تنهض من براثن المستويات المعيشية المتدنية . ولكي ينجح البرنامج ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على إيجاد بيئة دولية ملائمة يمكن فيها تنفيذه . وللاسف ، لا يوجد حتى الان ما يدل على وجود بيئة ملائمة . وهذا الوضع يضعف قدرة العديد من البلدان الافريقية على تنفيذ البرنامج تنفيذا كاملا ، كما أنه ينحو إلى تقويض احتمالات الانتعاش مستقبلا . ومن أهم العوامل التي تؤثر على نحو سلبي في تنفيذ برامج الانتعاش ما يلي : تصاعد عبء الديون الذي يثقل كاهل كثير من البلدان الافريقية ؛ التدهور السريع في معدلات التبادل التجاري لاكثرية البلدان الافريقية مما ينجم عنه خسارة حوالي ٢٠ بليون دولار أمريكي سنويا ؛ انخفاض تدفق الموارد إلى افريقيا ؛ الكوارث الطبيعية ؛ سياسات زعزعة الاستقرار التي يتبعها نظام الفصل العنصري .

وأدى تضافر هذه العوامل وتراكم آثارها إلى دفع بعض البلدان الافريقية إلى حافة الانهيار الاقتصادي . وقد توصل الامين العام ذاته في تقييمه ، كما هو وارد في تقريره عن هذا الموضوع ، إلى :

"أن مجال الحركة المتاح لافريقيا لتنفيذ برنامج العمل قد أخذ يتقلص من جميع الوجوه ... ولن يضمن توافر الزخم الكافي من أجل تحقيق أهداف البرنامج سوى التنسيق الامثل لتدفقات الموارد قيام مشاركة نشطة لاقصى حد بين افريقيا والمجتمع الدولي ." (A/42/560 ، الفقرة ١٣٩)

Digitized by UNOG Library

لقد أدخل عدد متزايد من البلدان الافريقيا إصلاحات مهمة ، تمشيا مع التزامها ببرنامج افريقيا ذي الأولوية وبرنامج عمل الامم المتحدة . وكخطوة أولى أعيد ترتيب الأولويات واعتمدت استراتيجيات جديدة لتسهيل تحقيق انتعاش معجل في اقتصاداتها .

وكانت البرامج ذات الأولوية في معظم البلدان الافريقية تتألف من تدابير تصحيحية في مجالات الأغذية والزراعة والنقل والاتصالات ومكافحة الجفاف والتصحر وتنمية الموارد البشرية . وشرع ٢٨ بلدا افريقيا في إدخال إصلاحات تتعلق بالسياسات تركزت على التكيف الهيكلي وتعبئة الموارد المحلية . واتخذت تدابير إضافية بغية تعزيز الكفاية الاقتصادية وتحسين إدارة شؤون الاقتصاد الكلي ، وترشيد القطاع العام ، وتخفيض نصيب النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، وتحسين شروط التبادل التجاري في القطاع الريفي .

وقد حظي قطاع الأغذية والزراعة ، كما هو معبَّر عنه في برنامج افريقيا ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، بأقصى درجة من الأولوية . فقد اتخذ على الفور عدد من التدابير القصيرة الأجل لصالح الزراعة . وفي هذا الصدد ، أنشأت عدة بلدان افريقية آليات وطنية للتأهب للطوارئ ، ووضعت نظما للإنذار المبكر أو للأمن الغذائي الوطني . ومن بين التدابير المتخذة لتعزيز الانتاج الزراعي اعتماد حوافز سعرية وتحسين قنوات التوزيع الداخلية . وترمي كل هذه التدابير إلى إدخال تحسين هام في شروط التبادل التجاري الداخلي بين القرية والمدينة لصالح القطاع الريفي . وتضمنت الاصلاحات المهمة الاخرى المتعلقة بالسياسات الزراعية الإصلاح الزراعي وإلغاء ضرائب التصدير .

وبالإضافة إلى ذلك زاد عدد كبير من البلدان الافريقية حصة الاستثمار الزراعي زيادة كبيرة . وشمل ذلك إنشاء مؤسسات الائتمان الزراعي أو تقويتها ، وإدخال الميكنة الزراعية حيثما تقتضي الضرورة ؛ واستحداث وتوزيع وتشجيع استخدام المدخلات والأساليب الحديثة ؛ وتحسين طاقة التخزين وتوسيعها ؛ وتطوير شبكات الطرق الفرعية وغيرها من الهياكل الاساسية الحيوية وإصلاحها والتوسع فيها . وتركز الانتباه بصفة

Digitized by UNOG Library

خاصة على برامج المساعدة لصغار المزارعين وعلى ضرورة تعزيز جهود السكان الريفيين الرامية إلى الاعتماد على الذات عن طريق المؤسسات والتعاونيات القائمة على المشاركة .

وفي هذا السياق ، يتخذ عدد كبير من البلدان الافريقية تدابير تتمشى مع برنامج العمل فيما يتعلق بتعزيز دور المرأة في الانتاج الزراعي وعمليات التنمية الاخرى . ويتخذ عدد متزايد من البلدان الافريقية ، في إطار برنامج عمل كلمنجارو ، تدابير لتنفيذ سياسات وبرامج سكانية شاملة . فانشئت أجهزة وطنية لتسهيل إدماج مسائل السكان في عملية التخطيط الإنمائي ، وتقوم بتنفيذ سياسات ترمي إلى التأثير في معدلات الخصوبة والوفيات علاوة على الحد من الهجرة من الريف إلى الحضر . وقد وضعت البلدان الافريقية ذلك نصب أعينها ، عندما بادرت ، في الدورة التي عقدها مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، إلى تقديم قرار دعا صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية إلى زيادة الموارد البشرية والمالية التي تقدم إلى البلدان الافريقية .

ومن أجل الحصول على إنتاج دائم ومتواصل في مجال الزراعة والاغذية ، لا بد من حدوث تحسينات مقابلة في القطاعات الاخرى المساندة للزراعة . ومن ثم شرع الكثير من البلدان الافريقية في تنمية القدرة المحلية على إعداد المشاريع وتصميمها ، وإصلاح وصيانة وسائل النقل والاتصال الحالية ، وتحسين إدارة الموارد المائية ، وتحسين الصرف في المناطق المروية ، وتشجيع زراعة الغابات والحد من اقتلاعها ، وحماية البيئة ، وإعادة توجيه النظم التعليمية كي تلبي احتياجات التنمية .

وفي الميدان الصناعي ، اتخذت أيضا تدابير لإصلاح ورفع مستوى المصانع الحالية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة . وبالمثل شرع في تنفيذ برامج ذات طابع إقليمي في مجالي النقل والاتصالات .

وقد اتخذت خطوات نحو زيادة التعاون عن طريق منظمات مثل الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ، ومنطقة التجارة التفضيلية ، ومؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي .

Digitized by UNOG Library

ومهما أكدنا على التضحيات التي تبذلها البلدان الافريقية لتنفيذ برنامج الانتعاش فلن نكون قد وفيناها حقها من التأكيد . وقد قامت بذلك في ظل مشاكل اجتماعية واقتصادية حادة . ومن أبرز هذه المشاكل : زيادة البطالة وانخفاض الاجور وزيادة التضخم والتخفيضات الجذرية في الاستيراد . إن آثار هذه البرامج تهدد أسس الهياكل الاجتماعية والثقافية الافريقية .

ولقد كان تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة يقوم على أساس تدفقات الموارد المتوقعة من المجتمع الدولي وتحسن البيئة الاقتصادية الدولية ، لان هذين الامرين شرطان مسبقان من أجل التنفيذ الناجح لبرنامج العمل . لقد كان من المتوخى في برنامج العمل أن يقدم المجتمع الدولي مساعدة محددة للجهود الافريقية . وكان هذا سينطوي على تحسين نوعية وطرائق المساعدة والتعاون الخارجيين ، وتحسين البيئة الخارجية بشأن مسائل السلع الاساسية ، وإيجاد برامج ثنائية ومتعددة الاطراف أكبر للإقراض ولتخفيف عبء دين افريقيا وخفض تدفق الموارد إلى الخارج .

وكما سبق أن ذكرت ، ما زال المناخ الدولي للاسف يقوّض الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية . بل إن هناك تدفقا خارجياً صافياً للموارد المالية من القارة الافريقية . وعلى سبيل المثال قدِّر أنه عن طريق عمليات إعادة الشراء في عام ١٩٨٦ وحده ، حولت البلدان الافريقية إلى صندوق النقد الدولي مبلغا يزيد عن ٩٦٠ مليون دولار أمريكي . ومما يثير القلق البالغ أنه يتعين على البلدان الافريقية أن تحول هذه الموارد الحيوية الضخمة إلى صندوق النقد الدولي في الوقت الذي تحتاج فيه القارة حاجة ماسَّة إلى زيادة الدعم المالي الخارجي . وإذا سمح باستمرار هذه الحالة ، فإنه لن يكون هناك أي معنى حقيقي حتى لمرفق التكيف الهيكلي الجديد الذي أنشأه صندوق النقد الدولي .

ولهذا ينبغي لمجتمع المانحين ، ولا سيما المؤسسات المالية المتعددة الاطراف أن ينظر في وضع تدابير من شأنها أن تكون فعالة في عملها بطريقة يمكن بها أن يصبح تحويل موارد إضافية لافريقيا حقيقة واقعة . وفي هذا الصدد يطلب من صندوق النقد

Digitized by UNOG Library

الدولي والبنك الدولي أن يزيدا من قروضهما التسهيلية إلى البلدان الافريقية . وينبغي أن يخففا من قيودهما بغية زيادة تقديم مساعدتهما على نحو فعال للبلدان الافريقية وعكس مسار التدفق الصافي للموارد إلى الخارج .

إن الزيادة المتوقعة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى افريقيا لم تتحقق بعد . فإجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى افريقيا ، الذي توقف عند مبلغ ١٣ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٦ ، كان أقل من مستوى عام ١٩٨٥ من حيث القيمة الحقيقية . وعلاوة على ذلك ، فإن انخفاض التدفقات في القطاع الخاص وائتمانات التصدير إلى افريقيا يشكلان قلقاً بالغاً لهذه الدول .

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها البلدان الافريقية لمعالجة مشكلة ديونها الخارجية ، فإن تدابير التخفيف من عبء الديون التي اعتمدتها حتى الآن البلدان الدائنة المتقدمة النمو لم تعالج لب المشكلة بصورة كافية . وقد أصبحت نسبة الدين الخارجي لصادرات افريقيا من السلع والخدمات غير محتملة وارتفعت إلى حوالي ٢٧٧ في المائة في عام ١٩٨٦ ، بعد أن كانت ١٩٨ في المائة في عام ١٩٨٥ ، بينما استنفدت خدمة هذا الدين أكثر من ٣٥ في المائة من صادرات سلع وخدمات افريقيا في عام ١٩٨٦ .

بيد أننا نلحظ بارتياح أن بعض البلدان المانحة قد اتخذت إجراء بإلغاء الديون الثنائية الرسمية التي تدين بها البلدان الافريقية لها ، بينما أعلنت بلدان مانحة أخرى أنها تعتزم أن تفعل نفس الشيء . وفضلا عن ذلك ، أعلن عن بعض المبادرات التي اقترحتها أو اتخذتها بعض البلدان والتي تستهدف معالجة مشكلة الدين الخارجي لإفريقيا والمشاكل المتصلة بتدفق الموارد إلى الخارج . وعلى الرغم من ذلك ، يفتقر المجتمع الدولي بشكل كبير إلى الارادة السياسية اللازمة لتنفيذ القرارات ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، بشأن تخفيف عبء الديون ونقل الموارد وتوفير الدعم الفعال والاستجابة الإيجابية لجهود انعاش اقتصاد افريقيا ، كما اتفق على ذلك في برنامج العمل .

Digitized by UNOG Library

إن العلاقة المتداخلة للاسباب والنتائج ، فيما بين جميع عوامل توافر الموارد الخارجية لافريقيا ، والحصيلة الممكنة لصادرات البلدان الافريقية ، ومعدلات نمو الاقتصاد الافريقي والالتزامات التي تفرضها خدمة الديون الخارجية ، كلها تفرض ضرورة التوصل إلى حلول شاملة إذا أريد لهذه الحلول أن تحدث أثراً حقيقياً باقيا . وقد اعترف الامين العام بهذا التقييم بوضوح في تقريره المعروض أمام هذا المحفل الموقر .

وبهذا شهدت فترة الثمانية عشر شهرا الاولى من اعتماد برنامج الامم المتحدة للعمل بيئة خارجية عدائية للغاية . ولولا الظروف المناخية الحسنة التي سادت في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ، لواجهت القارّة الافريقية كارثة أسوأ بكثير مما كان عليه الحال في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ . فاثناء تلك الفترة انهارت عائدات تصدير افريقيا من السلع الاساسية ، وهي الدعامة الرئيسية للعديد من الاقتصادات الافريقية ، مما أدى إلى حدوث خسارة في عام ١٩٨٦ وحده تقدر بحوالي ٢٠ بليون دولار أمريكي . واستمر عبء الديون الخارجية للبلدان الافريقية في التصاعد وأصبحت أعباء خدمة الديون غير متصورة . وبسبب فداحة هذه المشكلة سيجتمع رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورة استثنائية في كانون الاول/ديسمبر القادم للتداول بشأن هذه المسألة .

من الاهمية أن نتذكر أن التزام افريقيا بتعبئة الموارد المطلوبة من أجل تنفيذ البرامج كان يرتبط ارتباطا وثيقا بتحسين البيئة الخارجية ، وإيجاد حل لازمة الديون والزيادة الجوهرية في تدفقات الموارد .

إن لتحسين البيئة الدولية ، ولا سيما إعادة حصيلة السلع إلى مستويات مربحة ومنصفة ، أهمية حيوية في جهود التنمية التي تبذلها البلدان الافريقية . وفي هذا الصدد ، تحث البلدان المتقدمة على اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين وتثبيت حصيلة سلع البلدان الافريقية عن طريق جميع الوسائل الممكنة ، كتعزيز وتحسين أسعار السلع وتوسيع قائمة السلع لتشمل جميع سلع التصدير التي تهم افريقيا . وثمة حاجة أيضا إلى إيلاء الاعتبار العاجل لوضع خطة شاملة من أجل تثبيت حصيلة الصادرات .

Digitized by UNOG Library

يعتبر السلم والامن والاستقرار شروطاً مسبقة ضرورية من أجل التنمية الاقتصادية ، وخاصة في افريقيا . وفي هذا الصدد ، تؤثر أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا ضد بلدان الجنوب الافريقي ، تاثيرا جذريا وسلبيا على جهودها الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية وتشكل تهديدا خطيرا ودائما عليها .

وقبل أن أدلي بملاحظاتي الختامية ، أود أن أعرض بالنيابة عن الدول الافريقية الاعضاء مشروع القرار A/42/L.11 ، بشأن برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

وفي ديباجة مشروع القرار يتجلى تقييم الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية واستجابة المجتمع الدولي لاحتياجات البلدان الافريقية بموجب برنامج عمل الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

وتأتي فقرات المنطوق كنتيجة منطقية للقضايا المشارة في الديباجة ، وتتناول أمورا ذكرتها في بياني . ولذلك يحدو وفد بلادي - بل في الحقيقة الدول الافريقية الأعضاء - أمل وطيد في أن يعتمد مشروع القرار الذي عرضته توا بتوافق الآراء .

أود أن أختتم بياني بالثناء على الأمين العام لتقريره الممتاز بشأن تنفيذ البرنامج . ونؤكد مجددا التزاماتنا بالبرنامج ونحث المجتمع الدولي على تأييده . وفي هذا الشأن ، يجب ألا ننسى أن تنمية افريقيا في صالح العالم الصناعي بقدر ما هي في صالح القارة نفسها .

السيد بييرنغ (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها .

ترتبط الدول الأعضاء في المجموعة بروابط وثيقة قديمة مع القارة الافريقية ، وبتعاون اقتصادي إنمائي واسع النطاق مع البلدان الافريقية . وفي سياستنا الإنمائية ، تحظى افريقيا - وخاصة البلدان الواقعة جنوب الصحراء - بأولوية خاصة . وفي إطار المجموعة ثبتنا تعاوننا مع البلدان الافريقيا بشبكة من الاتفاقات أهمها اتفاقية لومي التي تشكل مشاركة ذات طابع فريد بين المجموعة الأوروبية والـ ٦٦ دولة التي من افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ومعظمها في افريقيا ، وتشمل الاتفاقات التجارة والمعونة ومجالات أخرى من مجالات التعاون . ولنا مع بعض البلدان في شمال افريقيا تعاون منفصل . وفي ظل هذه الخلفية ، لا عجب أن تكون الأزمة الاقتصادية الحرجة في افريقيا قد شغلت وما زالت تشغل بالنا كثيرا .

مضى نحو عام ونصف منذ اعتمد برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة . لقد وقع ذلك الحدث بعد إنحدار لم يسبق له مثيل في افريقيا خلال النصف الأول من هذا العقد . لقد تسببت الكوارث الطبيعية ، وفي مقدمتها الجفاف ، في نشوء أزمة اقتصادية مستمرة حادة في معظم البلدان

Digitized by UNOG Library

الافريقية ، التي ليست لديها اقتصادات قوية أو مقاومة . وزاد من حدة الازمة الاقتصادية خليط من العوامل الخارجية والداخلية ، وذلك كما ورد في برنامج العمل .

إلا أنه مع ظهور دلائل على تحسن المحاصيل في عام ١٩٨٦ ، بدت عناصر إيجابية في الافق ، وحدث تفاهم بين المجموعة المانحة والبلدان الافريقية على كسر دائرة الانحدار المفرغة وإعادة دفع افريقيا في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

وقد حققت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت في شهر أيار/مايو ١٩٨٦ ، ما كان يرجى منها وتولد عنها واحد من أهم اتفاقات الامم المتحدة في المجال الاقتصادي خلال سنوات ، وذلك باعتماد برنامج العمل . إن ذلك البرنامج يوفر إطارا للتعاون والمشاركة ، قائما على الالتزام المتبادل والمسؤولية المتشاطرة بين البلدان الافريقية والمجتمع الدولي . لقد وضع البرنامج لفترة السنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ولكن من الواضح أنه سيكون ذا أهمية أيضا فيما يجاوز تلك الفترة ، نظرا لانه يعد حدثا هاما في التحول من المواجهة العاجلة القصيرة الاجل للازمة إلى تنمية طويلة الاجل . إن التدابير المتوخاة للعودة بأفريقيا في طريق النمو والتنمية تستغرق وقتا طويلا وسيتحقق أثرها بعد اعتمادها بوقت طويل أيضا .

وبالتالي ، فإن عاما ونصف العام لا يعدان وقتا طويلا بما فيه الكفاية للقيام بتقييم شامل لتنفيذ البرنامج أو لآثاره ، أو من باب أولى لاستخلاص نتائج حاسمة . وبطبيعة الحال قد تظهر اتجاهات أو معوقات في التنفيذ كما أنه يمكن تشديد المناشدات المناسبة للاحتفاظ بقوة الدفع في تنفيذ البرنامج . وقد اعترف بتلك الحقيقة في الدورة الاستثنائية . واسمحوا لي أن أضيف أن لجنة التوجيه التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية أوضحت تلك النقطة في الفقرة ١٨ من عرضها المقدم إلى الجمعية العامة .

ولذلك قررت الدورة الاستثنائية أن يجرى استعراض في منتصف الفترة في الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة ، في عام ١٩٨٨ ، وأن تركز الدورة الثانية والاربعون على إنشاء ما عسى أن يلزم من الاجهزة التحضيرية .

Digitized by UNOG Library

وينبغي أن يكون الاستعراض في عام ١٩٨٨ معدا إعدادا دقيقا . وساعود إلى هذه المسألة في مرحلة لاحقة من بياني . ومع هذا ، سأدلي أيضا ببعض الملاحظات بشأن برنامج العمل في ضوء التقرير المرحلي للأمين العام بشأن تنفيذ البرنامج ، والوثيقة المقدمة من لجنة التوجيه التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في أعقاب اجتماعها في الشهر الماضي .

ومن المهم إلى أبعد حد الحفاظ على توافق الآراء بشأن برنامج العمل ، وعلى التزام جميع الاطراف به . ونود أن نرى الجمعية العامة تؤكد في هذه الدورة توافق الآراء وتؤكد الحاجة إلى استمرار اعتبار الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا مسألة ذات أولوية على جدول الأعمال السياسي والاقتصادي الدولي .

لا تزال الحالة الاقتصادية في معظم البلدان الافريقية خطيرة للغاية ، وتتطلب جهودا مكثفة لحل المشاكل . إلا أن هذا الهدف لن يتحقق بتهويل الحالة أو بتبادل الاتهامات فيما بيننا استنادا إلى معلومات غير كافية . وبوسعي أن أطمئن شركاءنا الافريقيين إلى أن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء ليست راضية عن الحالة الراهنة وإلى أننا نستعرض باستمرار ما يمكننا القيام به لمساعدة البلدان الافريقية المحتاجة . وسوف تتناول المجموعة والدول الأعضاء فيها ذلك تفصيلا في السنة القادمة خلال استعراض برنامج العمل .

إن البلدان الافريقية تواجه ظروفا واحتياجات شديدة التباين نتيجة لاختلاف الحجم والسكان والاحوال الجوية والبنيات الاقتصادية والاجتماعية ونسبة الامية وما إلى ذلك . إلا أن معظمها قد تأثر بشكل خطير ببيئة خارجية معاكسة أضافت المزيد من الضغوط إلى اقتصاداتها . وجعلت المعوقات الهيكلية بعض تلك البلدان السريعة التأثر بالبيئة الاقتصادية الخارجية . ومما يثير القلق بشكل خاص استمرار انخفاض أسعار العديد من السلع الأساسية ، لأن كثيرا من البلدان الافريقية تعتمد بشكل كبير على تصدير سلعة أو سلعتين فقط من السلع الأساسية . كما زاد من تفاقم مشاكل البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء النمو البطيء لحجم الصادرات ، وزيادة الواردات ، وركود تدفقات الموارد الخارجية الحقيقية ، وزيادة خدمة الديون .

Digitized by UNOG Library

وقد أخذت البلدان الافريقية على عاتقها في برنامج العمل المسؤولية الاساسية عن تنميتها الشاملة . وإننا نقدر برامج التكيف الشجاعة التي اتخذها عدد من البلدان الافريقية ونشجع البلدان الاخرى على أن تحذو نفس الحذو . ونحن ندرك أن لتنفيذ سياسات التكيف في أحيان كثيرة ثمنا اجتماعيا باهظا . ولذلك ينبغي عند وضع سياسات التكيف إيلاء أهمية خاصة للحاجة إلى حماية أكثر قطاعات السكان تعرضا للخطر .

ولا يزال التكيف عن طريق سياسات الاقتصاد الكبير المستقرة والثابتة ضروريا لإعادة النمو والتنمية . وفي نفس الوقت ينبغي بذل الجهود لضمان التنمية القابلة للاستمرار .

وقد أعطيت أولوية عليا في برنامج العمل لقطاع الاغذية والزراعة . وهناك دلائل على أنه شرع في إجراء اصلاحات كثيرة لتحسين الاداء الزراعي . ويمثل إعتماد حوافز للاسعار تدبيرا هاما استخدمته بعض البلدان ، وهو يبشر بنتائج مرجوة .

من المهم للبلدان الافريقية التي تضع سياسات التكيف الخاصة بها أن تعبئ بالكامل الموارد البشرية عن طريق التعليم والتدريب في المهارات المطلوبة ، وتعزز دور المرأة في عملية التنمية ، وتطور الترتيبات المؤسسية وأن تحسن كفاءة القطاع العام ، وتشجع المقاولين المحليين . ونحن نتطلع إلى اجراء مناقشة متعمقة تقوم على أساس معلومات أكثر شمولا بشأن هذه المواضيع في العام القادم .

يمثل برنامج العمل اتفاقا يتضمن عنصرين أساسيين : التزام البلدان الافريقية بالشروع في برامج محلية للتنمية الاقتصادية ، والتزام المجتمع الدولي بتأييد جهود التنمية الافريقية وإكمالها . ولتحقيق النجاح يجب أن يسير الالتزامان جنبا إلى جنب ؛ وفي نفس الوقت يجب ألا نتجاهل أنه كما أن كل طرف ملتزم حيال الآخر . فإننا جميعا ملتزمون ازاء انفسنا . فالبلدان الافريقية تقوم بالاصلاح لأن من مصلحتها أن تعيد النمو والتنمية . والمجتمع الدولي يأخذ على عاتقه الالتزام ببرنامج العمل لأن البيئة الاقتصادية الخارجية المؤاتية والنمو المتجدد في افريقيا في مصلحته أيضا .

Digitized by UNOG Library

وقد حددت المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تحديدا مفصلا ، في المناقشة العامة في اللجنة الثانية ، وجهات نظرها في متطلبات تحسين البيئة الاقتصادية الدولية . ولن أكرر ذكر وجهات النظر هذه هنا ؛ ويكفي أن أقول أن المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تؤكد من جديد الالتزامات التي قطعتها على نفسها في برنامج عمل الأمم المتحدة وتدرك الحاجة إلى التأييد الدولي المكثف للأولويات والسياسات التي حددتها افريقيا بوصفها ضرورية .

ونوافق أيضا على إهمية زيادة المساعدات الانمائية الرسمية لافريقيا دعما للتكيف ، وبصفة خاصة منح شروط تمييزية إلى حد كبير لأشد الدول فقرا ، والحاجة إلى تدابير مبتكرة لدعم البلدان التي تعاني من عبء الدين وخاصة في البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء .

وستظل المساعدة الانمائية الرسمية تلعب دورا حاسما في العديد من البلدان الافريقية . وبالنسبة لافقر البلدان الافريقية تعتبر المساعدة الانمائية الرسمية في أحيان كثيرة المصدر الوحيد للدعم المالي الخارجي الكبير . ولذلك فإن تحقيق هدف ٠,٧ للمساعدة الانمائية الرسمية وهدف ٠,١٥ لاقل البلدان نموا يعتبر أمرا هاما . ونحن ندرك أنه لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من الجهود لتحقيق هذين الهدفين في أسرع وقت ممكن .

لقد زادت الدول الأعضاء في المجموعة مساعداتها الانمائية لافريقيا منذ الدورة الاستثنائية ، وأصبح الجزء الأكبر من المعونة الاجمالية التي تقدمها هذه الدول مخصصا الآن للبلدان الافريقية .

وعلى المستوى الدولي ، اتخذ عدد من المبادرات تتفق مع برنامج العمل . ويجري الآن تعزيز المؤسسات المالية الدولية بتوفير الموارد الاضافية والصكوك اللازمة لتنفيذ مهامها . وينبغي أن نرحب بالدورة الثامنة لتجديد موارد المؤسسة الانمائية الدولية وبالتفهم الخاص بتخصيص جزء كبير من الأرصدة للبلدان الواقعة جنوب الصحراء . ويعتبر القرار بزيادة رأس المال العام للبنك الدولي زيادة ملموسة خطوة

Digitized by UNOG Library

هامة أخرى . ونرحب أيضا بزيادة رأس مال بنك التنمية الافريقي ونحث جميع المانحين على أن يبذلوا قصارى جهدهم لأن يغذوا على نحو ملموس موارد صندوق التنمية الافريقي* .

ونشعر بقلق شديد إزاء مشاكل خدمة الدين التي تواجه البلدان الواقعة جنوب الصحراء . ولئن كانت الاستراتيجية الخاصة بالديون الخارجية قد خدمت جميع الاطراف المعنية خدمة جيدة ، فقد كان من الواضح أيضا لبعض الوقت أن هذه الاستراتيجية في حاجة إلى تعزيز وأن جميع عناصرها ينبغي أن تنفذ بطريقة أكثر فاعلية . لقد تم التسليم بهذه النقطة في الدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وفي الاجتماعات السنوية لصندو ق النقد الدولي والبنك الدولي في أيلول/سبتمبر . وبالنسبة للبلدان الواقعة جنوب الصحراء ، هناك حاجة لا يمكن انكارها إلى اتخاذ اجراء عاجل للتخفيف من عبء الدين .

وقد نفذت جميع الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية قرار مجلس التجارة والتنمية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ١٦٥ (د - ٩) بشأن التخفيف من عبء الديون ، مما يمثل أهمية خاصة لأشد البلدان الافريقية فقرا ، ونحن نطلب إلى البلدان التي لم تطبق ذلك المقرر بالكامل أن تفعل ذلك .

إن المفاوضات التي تدور في نادي باريس بشأن إعادة السداد على فترات أطول ومنح فترات سماح للبلدان الافقر وخاصة البلدان الواقعة جنوب الصحراء في افريقيا والاضطلاع ببرامج التكيف ستؤدي كذلك إلى التخفيف من عبء الديون . وقد طرحت أيضا اقتراحات بتطبيق معدلات فائدة أقل للديون الرسمية التي تعاد جدولتها .

وقد اقترح المدير الاداري لصندوق النقد الدولي زيادة كبيرة في السنوات الثلاث القادمة في موارد المنشأة الخاصة بالتكيف الهيكلي التابعة للصندوق ، ومن المتوقع أن تستكمل قريبا المفاوضات المتعلقة بهذا الاقتراح . ونحن من جانبنا نؤيد بقوة هذه المبادرة .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ولد بيّه (موريتانيا) .

Digitized by UNOG Library

وتجدر الاشارة إلى جهود البنك الدولي الرامية إلى وضع صفقة خاصة من التمويل الاضافي من المجتمع المانح من أجل مساعدة أفقر البلدان الواقعة جنوب الصحراء ، والرازحة تحت عبء الديون ، في جهودها الرامية إلى تناول مشكلات الديون .

وبالنسبة لبعض البلدان منخفضة الدخل وكبيرة الدين الواقعة جنوب الصحراء في افريقيا ، تنظر المجموعة الاوروبية نفسها في مبادرة تتعلق ببرنامج خاص يتخذ شكل معونة تقدم على نحو عاجل لهذه المجموعة من البلدان .

إن التجارة هي الوسيلة الاساسية لدعم النمو وتعزيز الموارد اللازمة للتنمية . ولذلك يجب العمل على زيادة تحسين البيئة التجارية للبلدان الافريقية ، ومقاومة الضغوط الحمائية في جميع أنحاء العالم .

وقد فتحت سوق المجموعة الاوروبية على مصراعيها لصادرات البلدان الافريقية ، عن طريق نظام لومي الليبرالي للتجارة ؛ وعناصر التبادل التجاري في اتفاقات التعاون مع بلدان البحر الابيض المتوسط . وتتيح هذه الترتيبات لشركائنا الافارقة للوصول الحر ، غير القائم على أساس تبادلي ، لمعظم صادراتها إلى أسواق المجموعة الرئيسية التي اتسع نطاقها الآن ليشمل أسبانيا والبرتغال .

Digitized by UNOG Library

وفي السياق الاوسع للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف تعمل المجموعة الاوروبية على قدم وساق على تعزيز اتساع نطاق التجارة عن طريق وضع قواعد اكثر تساهلا وانفتاحا استنادا إلى الإعلان الوزاري الصادر في بونتا ديل إستا . وفي هذا السياق ، قدمت المجموعة بتاريخ ١٤ تشرين الاول/اكتوبر عرضا يضم طائفة واسعة من المنتجات المدارية وهو موضوع حظي بأهمية خاصة في جولة أوروغواي . ونأمل أن يواصل شركاؤنا الافريقيون مشاركتهم الفعالة في جولة اوروغواي التابعة للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف وأناشد جميع البلدان الاخرى الاشتراك في تخفيف القيود المفروضة على وارداتها بحيث توجد فرصا جديدة امام الصادرات من افريقيا .

وفيما يتعلق خاصة بأقل البلدان نموا التي ينتمي العديد منها إلى بلدان افريقيا جنوبي الصحراء ، فإننا نرى أن من الامور الجوهرية ان تقوم جميع البلدان الصناعية بزيادة فرص وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى اسواق البلدان الصناعية وذلك عن طريق منحها معاملة افضل في إطار نظام الافضليات المعمم بعد تحسينه ، بما في ذلك تحسين قواعد المنشأ . كذلك ينبغي ان نهدف إلى أوسع استخدام ممكن لأحكام الاتفاق الرابع للألياف المتعددة بشأن المرونة وفرص الوصول إلى السوق على نحو يخدم مصالح أقل البلدان نموا .

ونظرا إلى أن العديد من البلدان الافريقية تعتمد إعتمادا كبيرا على صادراتها من السلع الاساسية ، فإن الحالة المتعلقة بأسواق السلع الاساسية تعتبر على جانب عظيم من الاهمية بالنسبة لها . وهناك حاجة إلى أداء أفضل وأكثر استقرارا لأسواق السلع الاساسية ، وينبغي التماس الحلول الطويلة الاجل لمشاكل السلع الاساسية . وبالنسبة لغالبية البلدان الافريقية فإن للتنويع الافقي والرأسي لاقتصاداتها وكذلك للاشتراك المتزايد في التصنيع والتسويق وتوزيع سلعها الاساسية أهمية رئيسية في هذا الصدد . أما فيما يتعلق بالتمويل التعويضي فحسبي أن أقول أنه يجري حاليا استعراض لصندوق النقد الدولي وسوف تشترك الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية اشتراكا بناء في الاستعراض .

Digitized by UNOG Library

إن النتائج التي أسفرت عنها الدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) قد حسنت بدرجة كبيرة من احتمال القيام بعمل في المستقبل من شأنه ان يؤدي إلى نتائج بناءة في مجال السلع الاساسية . وفي هذا الصدد يجدر بنا أن نذكر نظام ستابكس بوصفه انجازا ابتكاريا هاما .

إن إدخال تحسين على نوعية المعونة وشكلها وعلى تنسيق المساعدة يعتبر جزءا هاما من برنامج العمل . ومن الجدير بالذكر ان الدول الاعضاء في المجموعة سجلا جيدا فيما يتعلق بنوعية وأنماط المساعدة . بيد أن ذلك لم يثننا عن التماس المزيد من التحسينات . وسيوفر الإستعراض الذي سيجري في العام المقبل فرصة طيبة لدراسة هذه المسألة دراسة كاملة . وقد اتخذت أيضا خطوات لضمان تنسيق أفضل للمساعدة ، في جملة أمور ، عن طريق تعاون أوثق بين البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي . وأشير هنا إلى اجتماعات الطاولة المستديرة والافرقة الاستشارية . وينبغي السعي إلى تعزيز التنسيق ، على سبيل المثال ، عن طريق التعاون الموسع بين حكومات البلدان المتلقية للمساعدة والجهات المانحة المتعددة الاطراف والثنائية ، على الصعيدين المحلي والدولي . وفي هذا الصدد نود أن نشير إلى مجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية لتنسيق المساعدة ، وهي مبادئ اعتمدت في الاجتماع الرفيع المستوى للجنة المساعدة الانمائية الذي عقد في نهاية العام الماضي .

إن منظومة الامم المتحدة تلعب دورا هاماً في تنفيذ برنامج العمل ويسرنا أن نرى الامين العام يعطي أولوية للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . وإن اشتراك الامم المتحدة في الجهود الطويلة الأجل المتمثلة في إقرار التنمية في افريقيا لهو استمرار منطقي للعمل السريع والفعّال الذي قام به الامين العام من اجل تعبئة وتنسيق المساعدة الطارئة التي قدمت لافريقيا في أيام مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا .

إن دعم منظومة الامم المتحدة في المرحلة اللاحقة يشتمل على مجال واسع . ويبدو أن المنظمات الإنمائية التابعة لمنظومة الامم المتحدة قد عززت من انشطتها في

Digitized by UNOG Library

افريقيا ، على الرغم من انه يصعب علينا ان نتبين من تقرير الامين العام أيًّا من الانشطة العديدة يتصل اتصالا مباشرا ببرنامج العمل . ان العمل الذي يقوم به الامين العام لضمان التنسيق والرقابة موضع ترحيب . ومن المأمول ان يثبت جدواه في مواصلة تنفيذ البرنامج وفي الاعداد للاستعراض في عام ١٩٨٨ . اما الجهود التي تبذل للابقاء على الاهتمام الدولي بعملية الانتعاش الاقتصادي في افريقيا فهي مجال اخر من المجالات التي يمكن للامم المتحدة ان تسهم فيها مساهمة مفيدة . ان انشاء الفريق الاستشاري المعني بتدفقات الموارد يمثل مبادرة اخرى من جانب الامين العام ونحن الآن بانتظار تقرير الفريق .

وكما يتبين للجمعية فقد اتخذت منذ عقد الدورة الاستثنائية العديد من المبادرات لمعالجة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . وينبغي ان يتوفر الوقت الكافي لتحقيق أهداف هذه المبادرات ، وينبغي لنا ان نتأنى في تقييم اثارها . وعلى هذا الاساس سأتناول أخيرا مسألة الاعداد لاستعراض تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من اجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

وللامين العام دور رئيسي في هذه العملية . ويمكن ان نتوقع ايضا أن تسهم المنظمات الاقليمية ومختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة في توثيق الاستعراض . ونرى ان من السليم أن نتخذ في دورة الجمعية العامة هذه قرارا فيما يتعلق بنطاق هذا التوثيق وان نتفق على الجدول الزمني للعملية التحضيرية . ولتحقيق ذلك الهدف نطرح الافكار التالية :

ينبغي ان يكون الاستعراض قائما على أوراق وقائعية متوازنة توفر استعراضا موثقا توثيقا جيدا للخطوات التي تتخذها جميع الاطراف لتنفيذ برنامج العمل . ويجبذ ان تكون المعلومات المقدمة محددة في طابعها لا مجرد ارقام إجمالية . وينبغي ، على سبيل المثال ، استكشاف امكانية تقديم بعض دراسات الحالة للبلدان او المناطق دون الاقليمية .

Digitized by UNOG Library

وكما هو متوخى في برنامج العمل ينبغي ان يتم الاستعراض خلال الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة . وحيث أن وجود آلية تحضيرية حكومية دولية ضروري فإننا نحبذ استخدام الآليات القائمة حاليا بدلا من استحداث آليات جديدة . ويمكن أن يكون أحد الخيارات إناطة هذه المهمة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي . إن المناقشات في اي آلية تحضيرية لا ينبغي أن تبدأ قبل توفير البيانات والمعطيات الضرورية من قبل الأطراف المعنية . وفي رأينا أن الوقت المناسب لذلك سيكون في وقت مبكر من خريف عام ١٩٨٨ .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : يشرّفني أن أدلي بهذا البيان باسم البلدان النوردية الخمسة وهي ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج .

إن برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية في العام الماضي ينطوي على عنصرين رئيسيين ألا وهما جهود التكيُّف التي يتعين على البلدان الافريقية أن تضطلع بها وزيادة المساعدة الدولية للقيام بهذه الجهود .

إن البلدان النوردية ترحب بالجهود المصممة التي يقوم بها العديد من البلدان الافريقية للاشتراك في إصلاحات السياسة وتدابير التكيف تمشيا مع برنامج العمل . وفي حالات كثيرة تحققت نتائج تبعث على الإعجاب في مجالي الإدارة المالية وتعديل سعر الصرف . ويجدر بنا إبراز الخطوات التي اتخذت في مجالي توفير الحوافز الزراعية وسياسة الأجور . وتعتبر هذه الخطوات جوهرية لتحسين إمكانيات الانتاج الغذائي المحلي والتنمية الريفية .

Digitized by UNOG Library

إن التنفيذ الجاد للاصلاحات في البلدان الافريقية أمر لا بد أن يستمر . وهذا مطلب أساسي للتنمية الطويلة المدي وللنمو على أساس من الإنصاف . على أن البلدان الصناعية تعرف من تجاربها الخاصة المشكلات التي تكمن في تنفيذ تدابير التقشف والتغيير الهيكلي . وفي افريقيا تنفذ هذه البرامج عادة في ظل ظروف سيئة للغاية . وفي كثير من الحالات فان عبء الديون الثقيل والتردي في معدلات التبادل التجاري والركود في تدفقات الموارد الخارجية والكوارث الطبيعية كلها تحد على نحو كبير من قدرة الحكومات على التصرف . لذلك تشارك دول الشمال شواغل الدول الافريقية بالنسبة لعدم كفاية دعم المجتمع الدولي لجهود التكيف التي تقوم بها .

وفي هذا السياق نجد أن المنظمات القائمة بالتنفيذ في منظومة الأمم المتحدة - وفي المقام الأول في برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) - يجب أن تواصل دعمها لعملية التكيف الهيكلي في افريقيا . ويجب أن تواصل تحديد وتعريف الأثر الاجتماعي لبرامج التكيف الهيكلي حتى ينعكس هذا البعد على نحو أوضح في تخطيط البرامج وتنفيذها . ونحن مقتنعون بأن هذا البعد أساسي لتحقيق تكيف فعال وإنساني في الوقت ذاته .

إن الحالة مقلقلة على نحو كبير في البلدان التي تعاني من الديون في افريقيا دون الصحراء . إن هذه المجموعة من البلدان ، الفقيرة جدا منذ بداية العقد الحالي ، سجّلت نموا سلبيا في الانتاج الإجمالي المحلي للفرد خلال الثمانينات . كذلك ما فتئت هذه البلدان تعاني من انخفاض في أسعار صادراتها وتردٍ كبيرٍ في مستويات الاستثمار فيها .

إن البيئة الاقتصادية الخارجية هي بطبيعة الحال ذات أهمية قصوى بالنسبة لإمكانيات قيام الدول الافريقية بتنفيذ برامج طموحة للتكيف . وقد أعلنت بلدان دول الشمال في مناسبات كثيرة أن جوانب عدم اليقين الموجودة والمتنامية في الاقتصاد العالمي لها أثر سلبي على موقف البلدان الافريقية الأكثر فقرا وتعرّض للخطر على نحو كبير تحقيق أهداف التنمية في هذه البلدان . وفي السعي من أجل إيجاد حلول للصعاب

Digitized by UNOG Library

الحالية يتعين على المجتمع الدولي أن يأخذ في اعتباره أيضا الآمال المشروعة لمعظم الامم الضعيفة والتزامات كل الشركاء سواء أكانوا من الدول الإفريقية النامية أم من الدول المتقدمة ، للقيام بجهود جادة من أجل تحقيق تنمية طويلة المدى وقابلة للاستمرار .

إن دول الشمال قد درست باهتمام تقرير الامين العام الخاص بهذا البند من جدول الاعمال (A/42/560 و Corr.1) ، ونحن نود أن نعبّر عن تقديرنا للعمل الذي تم القيام به . واسمحوا لي هنا أن أتقدم ببعض الملاحظات على ما تضمنه التقرير .

أولا وقبل كل شيء ، يبدو أن هناك افتقارا تاما للمعلومات الخاصة بالحالة الطارئة . ومع ذلك قدمت بالفعل تقارير تشير الانزعاج من بعض البلدان الافريقية . ولا شك أن هذه المعلومات كان من الممكن أن تخدم غرضا بأن تربط بين حالات الطوارئ الحادة والتنمية . ومن هنا فإن دول الشمال تغتنم هذه الفرصة لكي تؤكد على ضرورة المراقبة المستمرة للحالة الطارئة في القارة الافريقية وأهمية النظر إلى الحالة الطارئة في سياق إنمائي أوسع . وإن بلدان الشمال سوف تعالج هذه القضية على نحو منفصل في اللجنة الثانية عند عرض تقرير الامين العام بشأن مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالة الكوارث .

إن الامين العام أشار إلى الصعاب الكامنة في الحصول على بيانات موثوق بها لكي يضمنها تقريره . وبالتالي فإننا نستطيع أن نفهم أن التقرير لا يقدم إلا معلومات محدودة كما ونوعا لتعزيز العديد مما ورد فيه ، وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها البلدان الافريقية . ومع ذلك يحدونا الأمل أن يتمكن الامين العام في تقريره التالي عن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا أن يقدم المزيد من التفاصيل بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز دور المرأة في الانتاج الزراعي وغير ذلك من عمليات التنمية الاخرى . ومن المستصوب أيضا إعطاء المزيد من التفصيل عن المبادرات المذكورة في الفقرة ١٩ من أجل حماية البيئة .

هذه الامثلة توضح النطاق اللازم للمزيد من الوضوح والدقة في الوثائق التي

Digitized by UNOG Library

ستوضع في المستقبل بشأن هذه المسألة . إن مشروع الأمم المتحدة لتعزيز قدرات الدول الافريقية على جمع المعلومات والإحصاءات ينبغي أن يكون عونا في هذا الصدد . وسيكون من المفيد أيضا تقييم التدابير المحلية من أجل تنفيذ برنامج العمل . إن معدل استجابة أعلى للاستبيانات التي وزعتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا من شأنه أن يسهم على نحو أكبر في استكمال الصورة . نود أيضا أن نؤكد على الحاجة إلى تنسيق الاساليب المستخدمة في جمع المعلومات الإحصائية .

من الحاسم تنفيذ العنصرين الرئيسيين لبرنامج عمل الأمم المتحدة وأولهما التزام الدول الافريقية باتخاذ إجراءات محلية والعامل الآخر هو :

"استجابة المجتمع الدولي والتزامه بدعم وإكمال الجهود الإنمائية الافريقية" . (دإ - ٣/١٣ ، المرفق ، الفقرة ٨ (ب)) .

هذا العامل الثاني محدد تفصيلا في عدة مواضع من برنامج العمل ويؤكد أنه من الحتمي على المجتمع الدولي أن يكثف من تعاونه وأن يزيد زيادة كبيرة من دعمه لجهود البلدان الافريقية . كذلك أعلن البرنامج بوضوح أن المجتمع الدولي يعترف بأن البلدان الافريقية بحاجة إلى موارد خارجية إضافية وأن المجتمع الدولي يلزم نفسه ببذل كل جهد مستطاع لتقديم موارد كافية لدعم الجهود الإنمائية للبلدان الافريقية وإكمالها .

هذه الاقوال عن الدعم وخاصة فيما يتعلق بالبلدان التي تعاني من الديون في افريقيا جنوب الصحراء كررت مؤخرا ، ضمن جملة أمور ، في الوثيقة الختامية للدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد السابع) وفي البلاغات الصادرة عن اللجنة الإنمائية واللجنة المؤقتة التابعتين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الشهر الماضي .

وفي هذا الضوء ، فإن النقص الشامل في تدفق الموارد لإفريقيا أمر يدعو إلى القلق الشديد . وفي الوقت نفسه حيث أن أهمية التدفقات الميسرة لافريقيا جنوب الصحراء قد زادت زيادة كبيرة فإن حجم هذه التدفقات قد توقف في نفس الوقت مع

Digitized by UNOG Library

انخفاض التدفقات غير الميسرة وحصائل الصادرات وزيادة التزامات خدمة الديون . وكون الدعم الميسر للبلدان التي تعاني من الديون في تلك المنطقة انخفض نسبيا - ومن حيث الحجم أيضا في عام ١٩٨٦ - أمر يثير الانزعاج بصفة خاصة .

ومن المطلوب اتخاذ إجراء عاجل لتقديم دعم دولي مرنٍ من المصادر الثنائية والمتعددة الاطراف . لذلك فإن بلدان الشمال ترحّب بمجموعة المقترحات المحددة التي قدمها أخيرا البنك الدولي وصندوق البنك الدولي من أجل تعزيز تقديم المساعدة للبلدان ذات الدخل المنخفض التي تواجه صعابا غير عادية . ونحن نؤيد توجه هذه المبادرات نحو تعبئة موارد إضافية ترمي إلى التوصل إلى تحقيق تكيُّف مع نمو في دخل الفرد مع تمكين كل البلدان الصناعية من المشاركة على نحو انتقائي .

وفي رأينا أن تدابير أخرى للدعم الدولي أصبحت مطلوبة من أجل إعادة تنشيط النمو وتخفيف مشاكل الديون في البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من الديون . وفي الاجتماع السنوي فيما بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي طرحنا فكرة إنشاء ترتيب تشرف عليه المؤسسة الإنمائية الدولية حتى تتيح موارد إضافية لهذه الغاية .

وترحب دول الشمال أيضا بمبادرة مدير صندوق النقد الدولي الرامية إلى تحقيق زيادة كبيرة في موارد مرفق التكيف الهيكلي التابع للصندوق . كما تؤيد التطورات الأخيرة في نادي باريس فيما يتعلق بزيادة أمد سداد الديون وفترات السماح لصالح البلدان الاكثر فقرا والاكثر مديونية .

Digitized by UNOG Library

إن سداد الفوائد على الديون التجارية المشمولة بضمان عام يشكل أخطر الأعباء المالية التي تواجه العديد من البلدان الاشد فقرا في افريقيا . وتتعشم بلدان الشمال أن تستمر المناقشات بشأن هذه القضية في نادي باريس بغية إيجاد حل متعدد الاطراف . وبوسع بعض بلدان الشمال أن تطبق أسعار فائدة بشروط تساهلية في إطار هذا الترتيب ، في حين ينظر بعضها الآخر في اتخاذ تدابير بديلة يكون لها نفس الاثر . إن كل بلدان الشمال إما قد حولت بالفعل - أو تنظر بعين العطف إلى الطلبات الخاصة بتحويل - ما تبقى من قروضها الإنمائية الثنائية المقدمة لافقر البلدان إلى منح . ونحن نحث المانحين الذين لم يفعلوا ذلك حتى الآن أن يتخذوا تدابير مشابهة .

إن بلدان الشمال تؤيد بقوة الجهود المتعددة الاطراف التي وصفتها بايجاز لتوي وتشارك فيها ، وكثير من هذه الجهود تفيد إلى درجة كبيرة القارّة الافريقية . غير أن زيادة تحويل الموارد يجب أن تجري أيضا على صعيد ثنائي . إن إنخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية التي قدمها في ١٩٨٦ المانحون الرئيسيون إلى البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء التي تعاني من وطأة الديون يثير إنزعاجا شديدا . والعقبات المحلية التي تعوق في البلدان المانحة تقديم هذه المساعدة ، وإن كانت عقبات حقيقية ، هيِّنةٌ بالتأكيد إذا قيست بالصعاب التي يخلقها عدم تقديم هذه المعونة في كثير من البلدان الفقيرة المتلقية لها .

ومن الضروري بالتأكيد أن يبذل مانحو المساعدة الثنائية جهودا إضافية . فثمة حاجة ماسة ، نظرا لجهود التكيف الهيكلي التي تواجه كثيرا من البلدان الافريقية ، الى مساعدة برنامجية تستكمل الانواع الاخرى من المساعدة الثنائية . وينبغي أن تُحوَّل المساعدة المؤقتة التي تقدم في حالات الطوارئ ، بصورة سلسة عندما يتوقف الاحتياج إليها ، إلى مساعدة طويلة الاجل .

إن احتمالات نمو المساعدة الإنمائية الرسمية خلال الفترة المتبقية من هذا العقد تتعارض فيما يبدو مع الأهداف المعروفة جيدا ومع المسؤوليات التي اتفق على النهوض بها في برنامج عمل الأمم المتحدة الخاص بافريقيا . وتناشد بلدان الشمال

Digitized by UNOG Library

مجددا البلدان الصناعية الرئيسية زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية لبلوغ هذه الأهداف . وينبغي إلى جانب سعينا من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا في هذا المجال أن نولي المزيد من الاهتمام لاحتياجات البلدان الافريقية من الموارد .

إن دور بلدان الشمال في هذا الصدد معروف تماما لهذه الهيئة . فأكثر من نصف المستفيدين الرئيسيين من مساعدتنا الثنائية ينتمي إلى البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء ، وما يزيد على ٦٠ في المائة من تلك المساعدة يخصص لنفس هذه البلدان . وستواصل بلدان الشمال تحمّل نصيبها من المسؤولية عن توفير الدعم الدولي لافريقيا وفقا لبرنامج العمل الخاص بافريقيا . وستواصل بلدان الشمال في السنوات المقبلة زيادة المساعدات التي تقدمها . وسيستمر إعطاء درجة عالية من الأولوية للتعاون في إطار مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ، وكذلك للمساعدة المقدمة إلى دول خط المواجهة .

إن استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل الخاص بافريقيا سيجريان في الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة . ولهذا الغرض ، ينبغي خلال الدورة الحالية أن ننظر في الآليات التحضيرية اللازمة وأن ننشئها . وعند النظر في هذه المسألة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار بالصورة الواجبة إمكانية استخدام الوسائل القائمة . وفي رأينا ، إن هذه الوسائل يمكن أن تتضمن هيئات الامم المتحدة المختصة التي ترفع التقارير إلى الجمعية العامة من خلال الدورات التي سيعقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام المقبل . ونحن نعتقد أن إجراءً من هذا النوع يمكن أن يسهم في تهيئة الساحة لبحث جيد الإعداد وبنّاء لهذا البند الهام في الخريف المقبل .

أختتم كلمتي بالاشارة إلى أن بلدان الشمال تتطلع إلى الاستعراض والتقييم الشاملين لبرنامج العمل اللذين سيجريان في الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يؤيد وفدي كل التصريحات التي أدلى بها رئيس المجموعة الاوروبية . وسنكتفي الآن بإضافة بضعة ملاحظات بشأن مسألة الحالة الاقتصادية في افريقيا ، التي تعد شاغلا هاما لفرنسا .

Digitized by UNOG Library

إن فرنسا التي وُقّع فيها في عام ١٩٨١ اتفاق تعاقدي بين أقل البلدان نموا - التي يعد معظمها من البلدان الافريقية - والبلدان التي تتاجر معها في جميع أنحاء العالم ، قد أسهمت ، ضمن جملة أمور ، في تهيئة مناخ من الوضوح الشجاع والواقعية أصبح في نهاية المطاف جزءا من برنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

لقد قمنا مع أعضاء آخرين في الجمعية العامة ، بإعمال الفكر بشأن أفضل درس يمكن استخلاصه من المناقشة الحالية ، فكل شيء قد قيل بالفعل إبّان الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة التي أُجري فيها تحليل فائق الوضوح للمشاكل الخطيرة والمركبة والنوعية التي تعاني منها القارّة الافريقية .

إننا لا نعتزم إخفاء أن الامور لم تتطور في افريقيا بالسرعة التي كنا نتوقعها . ونحن لا نشعر بالرضا عن التقدم المحرز الذي اتسم بشدة البطء والتردد والذي اعترضته عقبات كثيرة . إننا نعرف مدى معاناة بعض الشعوب . ونقدّر تقديرا كاملا الاعمال التي تضطلع بها حكومات كثيرة في افريقيا لإصلاح أخطاء الماضي والاستفادة بأفضل شكل من موارد أرضها وجهود شعوبها . وندرك الجهود التي بذلتها لاصلاح اقتصاداتها للنهوض بنموها المستقبلي متحملة تبعات تدابير شجاعة كانت غير شعبية في بعض الاحيان . إننا لا نريد هنا أن نشكك في نوايا أي طرف ، فان في ذلك مضيعة للوقت وتبديد للجهد .

ان برنامج العمل الذي اعتمد في العام الماضي ، يوفر لنا الآن تشخيصاً وعلاجاً . والامر الوحيد الذي تدعو إليه الضرورة هو أن نعيد التأكيد معا وبشكل إجماعي على الالتزام بتنفيذ أحكام الاتفاق التعاقدي الذي وقعناه في حزيران/يونيه ١٩٨٦ على نحو فعال وأفضل وأسرع .

إننا لن نحكم إلا على الوقائع . وإستنادا إلى الوقائع يجب أن نعد التحليل الوافي لتنفيذ البرنامج ، الذي قررت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة اجراؤه في دورتها الثالثة والاربعين .

Digitized by UNOG Library

وبالتالي ينبغي أن يجري إعداد العمل الذي طلبته الجمعية العامة في إطار دولي متوازن جغرافياً لا يمكن الطعن فيه .وينبغي أن ننقل المعلومات المطلوبة إلى هذا المحفل . وينبغي أن تستند هذه المعلومات على تقييم كيفي وكمي للتقدم المحرز تجريه جميع الأطراف بشكل دقيق وموثوق فيه قدر الإمكان . ونود أن يتولى المسؤولية عن ذلك الأمين العام بمساعدة المدير العام للتعاون الاقتصادي الدولي والتنمية .

ونحن لا نستطيع في هذه المرحلة أن نجري تقييما جادا لتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بمراعاتها لمدة خمس سنوات ، ولم يمض عليها سوى ١٨ شهرا . وأية محاولة لإجراء تقييم استنادا إلى الأرقام اليوم ستكون مبتسرة من الناحية التقنية - وذلك أولا لأن بيانات المحاسبة الوطنية لسنة ١٩٨٦ بل ولسنة ١٩٨٥ غير متوافرة بعد ؛ وثانيا لأن الميزانية السنوية الأولى التي أعدتها حكومات الدول الأعضاء منذ نشر ذلك البرنامج لا تتعلق إلا بسنة ١٩٨٨ .

Digitized by UNOG Library

وهذا يعني أنه من وجهة النظر الفنية هذه قد يجري التحليل المقرر إجراؤه في العام القادم في وقت مبكر الى حد ما . وعلينا أن نعترف أيضا أن أي تقييم واقعي يجب أيضا أن يأخذ في الاعتبار العوامل التي لا صلة لها أو التي ليست لها صلة تستحق الذكر بالاجراء الحكومي . وهذه العوامل الاجتماعية تتعلق أيضا بالعمل في الشركات ، وتتصل بخيارات الأفراد فيما يتعلق بالتدريب والعمالة والادخار والاستهلاك .

ومن بين العوامل الخارجية التي تؤثر أيضا في نجاح انتعاش افريقيا وتنميتها لابد أن نتبين خمس مجموعات من العناصر التي تتحمل فيها حكومات البلدان الصناعية ، مثل بلادي ، المسؤولية في مجالات متنوعة . ومن قبيل التمثيل ودون أن أحاول هنا الدخول في أية منافسة ، سأوضح هذه الملاحظات على أساس مبادرات اتخذت بلادي زمامها .

أولا وقبل كل شيء ، أذكّر ببساطة بأهمية الظروف المناخية والكوارث الطبيعية ، مثل الجفاف الخطير للغاية ، الذي أثر على اقتصادات الدول الافريقية من عام ١٩٨٣ الى عام ١٩٨٥ . فالواقع أن هذه الظروف الاستثنائية ، ولأسباب انسانية ، تتطلب القيام بعمل مسؤول من قبل حكومات كل مناطق العالم . ويمكن للحكومات التي لا تستطيع الاضطلاع بالمسؤولية الثنائية أن تجد في المؤسسات ذات الصلة لمنظومة الأمم المتحدة الوسيلة المختصة التي يمكن عن طريقها توجيه جهود التضامن التي تبذلها ، في مجالات معونة الأغذية الطارئة ، ومساعدة اللاجئين ، ومكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) أو مشكلة الجراد . ونحن نشاطر ما أعرب عنه الأمين العام من اهتمام بأن تضاف المعونة الانسانية الضرورية الى الدعم المقدم في إطار برنامج العمل وبألاّ يستعاض بها عن ذلك الدعم .

ثانيا ، ثمة عناصر أساسية أخرى بالنسبة للاقتصادات الافريقية تعتمد مباشرة على ما تقوم به الشركات والمصارف والمستثمرون والمانحون للقروض من إجراءات خارج الإطار الحكومي .

وعلى المرء أن يأخذ في الاعتبار أن الدول ذات الاقتصادات الحرة لديها القليل من الوسائل لتأمين تقديم المساعدة من المصارف التجارية ومستثمري القطاع الخاص الى

Digitized by UNOG Library

الاقتصادات النامية . كما أنها ليس لديها وسائل مباشرة للضغط على المصارف لارغامها على إبداء مزيد من التفهم في سياسات القروض التي تنتهجها .

ومن ناحية أخرى ، في الامكان التصرف دون قيود ، لكن على نحو فعال ، لجذب شركاء من ذوي الخبرة والحوافز للمشاركة في المشاريع الافريقية ، وخصوصا بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان الشمالية . وفي هذا السياق ، عقدت بنجاح - منذ أقل من سنة في ليبرفيل - اجتماعات بشأن التعاون الصناعي والقطاع الخاص .

توجد بالفعل مشاركات أخرى صناعية وتجارية وحتى أكاديمية بين الجامعات والشركات والمصارف في البلدان الافريقية والغربية أو بين البلدان الافريقية والدول المجاورة لها على مستوى دون اقليمي .

إن الانتعاش والتنمية الافريقيين يتطلبان أيضا النهوض بالخدمات : النوعية الصناعية ، وانتظام الامدادات ، والوصول الى الأسواق الدولية هي ، في الواقع ، عناصر ضرورية لازمة للانتعاش الاقتصادي .

وفي هذا السياق ، في أيلول/سبتمبر الماضي ضمت المشاورات التي أُجريت في باريس تحت الرعاية المزدوجة لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة العمل الدولية ، ٢٥٠ خبيرا مهنيا من ٧٠ بلدا لمناقشة مسألة التدريب على الصيانة الصناعية .

وعلاوة على ذلك ، فيما يتعلق بقروض المساعدة الانمائية الرسمية ، يمكن لحكومات البلدان الدائنة عن طريق المشاورات الدولية أن تساعد البلدان المدينة في الوفاء بالتزاماتها في الاطار الذي سبق اختباره في نادي باريس ، الذي قام فعلا بالكثير فيما يتعلق بمراعاة القيود الخارجية التي تواجه البلدان الافريقية . فقد بدأ منذ بضعة أشهر في تنفيذ تدابير بموجب المقترحات التي تقدم بها وزير مالية فرنسا بتيسير شروط إعادة جدولة الديون الواقعة على أفقر البلدان التي تتحمل أكبر قدر من الديون والتي تقوم بتنفيذ برنامج الانتعاش .

Digitized by UNOG Library

واتساقا مع هذا ، ناشد وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي ، منذ بضعة أيام ، مناشدة قوية في واشنطن :

"التوصل الى توافق آراء على التعميم المنتظم للأسعار الميسرة لاعادة جدولة ديون المساعدة الانمائية ، مما يؤدي الى تخفيض متفق عليه وحتى إلغاء لهوامش الربح التي أضافتها البلدان الدائنة الى سعر كلفة السوق في حالة الديون التجارية الموحدة ."

ثالثا ، ثمة مجموعة أخرى من العوامل تتعلق بالحالة الاقتصادية العالمية ، لا تمارس عليها معظم السياسات الوطنية الفردية ، ربما باستثناء اثنتين أو ثلاث منها ، سوى تأثير ضئيل . إن فرنسا ، بتوصلها الى اتفاق اللوفر ، رغبت في الاسهام في تحقيق مزيد من الاستقرار لأسعار الصرف وفي تخفيض أسعار الفائدة . وقد قدمت إسهاما مماثلا في كانون الثاني/يناير الماضي بعقد حلقة دراسية في باريس قبل الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، حيث جرى حوار الشمال والجنوب بشأن الحالة الخاصة بالسلع الأساسية ، التي كان لها أثر خطير على الاقتصادات الافريقية في السنوات القليلة الماضية . ويحدونا الأمل في أن يمكن هذا الحوار المنتجين من تحكم أفضل في الامداد في شتى أسواق السلع الدولية ؛ وسيكون هذا الحوار بمثابة خطوة هامة إذا ما أفضى الى الاستخدام السريع الفعال لمنفذين من منافذ الصندوق المشترك للسلع الأساسية . سيسمح أحدها بمزيد من العملية الفعالة لتنويع الاقتصادات الافريقية .

رابعا ، بوجود الصندوق المشترك نستطيع بالفعل أن نرى المجموعة الرابعة من العناصر الخارجية المتاحة على نحو أكثر مباشرة للحكومات عندما تعمل سويا في إطار الوكالات المتعددة الأطراف ، وعن طريق الآليات التجارية أو النقدية أو المالية مثل مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") وصندوق النقد الدولي ، واتفاقية لومي ، وفريق البنك العالمي ومؤسسات التنمية الاقليمية .

Digitized by UNOG Library

وأود هنا أن أذكّر ببساطة بالدور الحاسم الذي اضطلعت به فرنسا مع بلدان أوروبية أخرى ، في إقامة صندوق خاص لافريقيا ، ووضع برنامج افريقي خاص في إطار الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حيث نأمل في أن تنضم بلدان كبرى معينة الى الدول المانحة .

فضلا عن ذلك ، زادت فرنسا من نصيبها في التغذية الشاملة للمؤسسة الانمائية الدولية ، إذ يصل اسهامها اليوم الى نسبة ٧,٣ في المائة من الاجمالي البالغ ١١,٥ من بلايين الدولارات الأمريكية .

بعد التصديق الاجماعي من جانب الأونكتاد السابع على التكيف الهيكلي ، نطلب الى الأعضاء الآخرين المعينين في صندوق النقد الدولي زيادة مقدار ما خصص للمرفق المُنشأ لهذا الغرض الى ثلاثة أضعاف ما هو عليه . وفرنسا ، من جانبها ، على استعداد لأن تساهم في ذلك المرفق بـ ٥٠٠ مليون دولار ، كما أنها على استعداد لأن تقدم زيادة كبيرة الى رأس مال صندوق النقد الدولي . وهي مستعدة - في النهاية - للاضطلاع بجهد اضافي لاستكمال وضع الميزانية المتعلقة بخطة تغذية موارد صندوق التنمية الافريقي بمبلغ يتراوح ما بين ٢,٥ و ٣ بلايين من الدولارات في الأعوام القادمة ، مستجيبة بذلك استجابة أكثر مباشرة الى الحاجة الى تدفقات الموارد الصافية بشروط تساهلية الى افريقيا .

وخامسا ، من الواضح الآن أن المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية والمساعدة المتعددة الأطراف عن طريق الاسهام السنوي الطوعي في المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، متفقتان على نحو خاص مع خيارات حكوماتنا وأولوياتها الخارجية .

ويكفيني أن أذكّر بأن بلادي هي الدولة الرئيسية المقدمة للمساعدة الانمائية لافريقيا الواقعة جنوبي الصحراء وقد طُلب الى البرلمان الفرنسي ، بالنسبة لميزانية عام ١٩٨٨ ، زيادة موارد وزارة التعاون - التي تكرس أنشطتها بصفة عامة لافريقيا - بنسبة ١٣,٤ في المائة . وهذا يعني أن ما منح لهذه الوزارة ، خلال فترة التقشف ،

Digitized by UNOG Library

يزيد عما منح لأية وزارة أخرى . وعليَّ أن أضيف أن ٣٠ في المائة من مساعدتنا الثنائية لافريقيا الواقعة جنوبي الصحراء ستتخذ شكل معونة عاجلة غير هادفة الى إقامة المشروعات . وهي تتواءم تماما مع احتياجات التكيف الهيكلي .

علينا أن نكون واقعيين ومبدعين إذا ما أردنا ، سواء كنا أفارقة أم غير أفارقة ، الوفاء بالتزاماتنا .

لكن يتعين علينا - أولا وقبل كل شيء - أن نستنبط سويا الاحكام التي تمكننا - في كل بلد - من التعاون بأوثق أسلوب ممكن ، يتابعه الممثلون المحليون للشركاء الرئيسيين . ويضرب المثل على هذا اليوم الرئيس ضيوف ، رئيس جمهورية السنغال ، الذي أسهم إسهاما هاما في نجاح دورتنا الاستثنائية في العام الماضي ، وذلك بافتتاحه لمؤتمر دولي في داكار مدته ثلاثة أيام مخصص لمتابعة الدورة آنفة الذكر . ويحدوني الأمل في أن تعقب هذه المبادرة مبادرات أخرى ، وأن تمكن جميعها افريقيا من استعادة الثقة بمستقبلها الخاص بها .

Digitized by UNOG Library

السيد زفيـــزدن (اتحـاد الجمهوريـات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : من الصعب أن نبالغ في أهمية الموضوع قيد المناقشة اليـوم إذا ما أخذنا في الاعتبار أهميته الحيوية ونطاقه ، حيث يتوقف على حله مصير الملايين ، بل القارة بأسرها .

إن إجراء تقييم موضوعي للتقدم في تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس تحليل متوازن للحالة القائمة في القارة ، مع إيلاء الاعتبار اللازم للاثر المتشابك لمجموعة العوامل الخارجية والمحلية . ويوفر هذا النهج فرصة لرؤية العناصر الإيجابية وتحديد المصاعب والعقبات على هذا الطريق ، وبالتالي تحديد المهام التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم بها لتحقيق البرنامج بنجاح .

لقد شدد وفد الاتحاد السوفياتي في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة عشرة على ضرورة إدخال تحسينات جذرية على الحالة الاقتصادية والسياسية العامة في افريقيا وفي العالم أجمع ، فضلا عن ضرورة التخلص من موقف البلدان الافريقية غير المتكافئ في التقسيم الدولي للعمل بوصفها شروطا لا يمكن الاستغناء عنها للتغلب على الأزمة الاقتصادية .

ولا بد لنا من أن نعلن اليوم أن أسباب الأزمة ليست باقية فحسب ، ولكنها نمت إلى حد أنها أصبحت مصدرا دائما للمشاكل والصعاب المتزايدة .

ووفقا لما جاء في تقرير الامين العام للامم المتحدة المعنون "الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠" (A/42/560 و Corr.1) ، فإن العديد من البلدان الافريقية ، لا سيما البلدان الواقعة جنوب الصحراء ، وجدت نفسها تواجه عزلاء مزيدا من العقبات في الحالة الاقتصادية الخارجية نظرا للضعف العام الذي يعتري هياكلها الاقتصادية . فقد انخفضت عوائدها من الصادرات في العام الماضي بمقدار ١٩ بليون دولار أمريكي ، أي حوالي الثلث . وتبلغ ديونها الخارجية الآن ما يقرب من ٢٠٠ بليون دولار أمريكي ، على حين أن مدفوعات خدمة الديون تعادل ٣٨ في المائة

Digitized by UNOG Library

من حصائل صادراتها . وعلاوة على ذلك ، فإن صندوق النقد الدولي ، الذي ينبغي ، حسبما هو مفهوم ، أن يكون هدفه هو العمل على إيجاد ظروف مستقرة للنمو والتنمية ، تلقى في العام الماضي من البلدان الافريقية حوالي بليون دولار أمريكا أكثر مما أعطى .

إن صافي تدفق الموارد المالية إلى خارج افريقيا يزيد على تسعة بلايين دولار أمريكي سنويا ، على حين أنه جرى التشديد في الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة على أن البلدان الافريقية تحتاج إلى هذا المبلغ بالضبط كمساعدة خارجية سنوية ليتسنى لها التغلب على مصاعبها الاقتصادية .

وتبين التكيفات الهيكلية التي قام بها عدد من البلدان الافريقية أن تلك التدابير لم تكن البلسم الشافي للعلل المزمنة التي تعاني منها الاقتصادات الوطنية في القارة ، كما أنها لم تؤدِّ إلى زيادة المساعدة الخارجية حسبما كان موعودا . بل إن عددا من أهم الدول المانحة تخفض من مساعداتها الثنائية المقدمة إلى بعض البلدان الافريقية . وقد لاحظ الأمين العام في تقريره أيضا أن "تنفيذ برامج التكيف الهيكلي لم يحدث بدون معاناة واضطراب اجتماعيين أو بوادر مخاطر سياسية" ، كما ربط بينه وبين :

"تكاليف اجتماعية وخاصة بالنسبة للصحة والتعليم والتغذية والعمالة واستمرار المؤسسات الاجتماعية" (A/42/560 و Corr.1 ، الفقرة ٢٤)

ولم يطرأ أي تقدم صوب إيجاد حلول للمشاكل المتراكمة في الجنوب الافريقي . إن المفارقة التاريخية غير الاخلاقية والمعادية للإنسانية المتمثلة في التاريخ المعاصر بنظام الفصل العنصري ، وأعمال جنوب افريقيا العدوانية المستمرة ضد دول خط المواجهة ، والتخريب الاقتصادي والقمع الاستعماري ضد شعب ناميبيا ، كلها عناصر مثيرة للاكتئاب في الحالة السائدة في الجنوب الافريقي ، وتضع عراقيل خطيرة على طريق التنمية الطبيعية للقارة في مجموعها .

Digitized by UNOG Library

إن تحليل هذه العناصر وغيرها يقودنا إلى نتائج تثير الانزعاج ، تلخصها وثيقة للجنة التوجيه الدائمة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، جاء فيها ، من بين جملة أمور ، أن :

"البيئة الوطنية والدولية قد تدهورت من نواحٍ عديدة ، وترتب على ذلك ضعف قدرة البلدان الافريقية على تنفيذ البرنامج تنفيذا كاملا" (A/42/614 ، المرفق ، فقرة ٨)

ويلاحظ وفد الاتحاد السوفياتي أن الأمانة العامة للأمم المتحدة بذلت بعض الجهود لتعبئة المجتمع الدولي للتغلب على الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، ولتحسين تنسيق هذه الانشطة في منظومة الامم المتحدة ، ونحن نشعر بالامتنان للأمانة العامة على ذلك . غير أننا نرى في نفس الوقت أن الأمانة العامة لا تنتهج دائما نهجا متوازنا في تحقيق الأهداف والمقاصد الواردة في برنامج العمل . فما من أحد ينكر أهمية السياسات الاقتصادية المحلية التي تنفذها الحكومات الافريقية في مكافحة الأزمة ، إلا أنه ينبغي مواصلة تركيز الاهتمام على العوامل الخارجية ، التي تلعب في حالات كثيرة دورا حاسما . إن هذا النهج المنحاز لجانب واحد ، ولا سيما في أعمال التقييم التي تجريها الأمانة ، يعوق إجراء تحليل شامل لاثر جميع العوامل الخارجية والداخلية ، على حد سواء ، وبالتالي فإنه يعوق وضع التوصيات والإجراءات .

وقد لاحظنا بأسف أن تقرير الأمين العام يأخذ أيضا بنهج منحاز لجانب واحد في تقدير الإسهامات التي قدمتها شتى البلدان المانحة لمساعدة افريقيا . فهو يشتمل ، على سبيل المثال ، على تقديرات لحجم المساعدة المقدمة من البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية لا تتفق وحقيقة المعلومات . ونحن نعتقد أن تلك التقديرات - التي لم يذكر مصدرها - ينبغي أن تكون من مسؤولية واضعي التقرير . إلا أن أمانة الأمم المتحدة لا تتوفر لها التقديرات فقط ، وإنما تتوفر لها أيضا بيانات رسمية عن حجم المساعدة المقدمة من البلدان الاشتراكية إلى افريقيا . وفيما يخص بلدي ، فإن

Digitized by UNOG Library

الارقام الخاصة بمساعدتنا نشرت ، على سبيل المثال ، في ملحق وثيقة الامم المتحدة A/S-13/10 . ومن المعروف جيدا أن مساعداتنا بلغت ١,٧ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٥ وحده ، وكانت على نفس مستوى الاهمية في عام ١٩٨٦ . وآمل أن يجري إدخال التصويبات اللازمة على التقرير .

وما فتئ الاتحاد السوفياتي يتعاون بنشاط مع البلدان الافريقية في دعم جهودها للتغلب على التخلف الاقتصادي وضمان تحقيق اعتماد اقتصادي حقيقي على الذات ، مع مراعاة أهداف ومقاصد برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

وبالتعاون مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أقامت البلدان الافريقية وشغّلت بالفعل ٣٤٠ مشروعا ، بما في ذلك مشاريع في فروع اقتصادية رئيسية مثل الصناعة والطاقة .

وعلى حين أن الاتحاد السوفياتي يقدم المساعدة إلى البلدان الافريقية ، فإنه لا يتلقى أي جزء من أرباح المشاريع التي تبنى بمساعدته ، وهو ما يستبعد تماما عودة أية أموال إليه . فالاتحاد السوفياتي لا يسعى إلى الحصول على أي امتيازات أو تنازلات اقتصادية ولا يضع أي شروط سياسية من أي نوع كان .

ومن المعالم البالغة الاهمية في علاقات الاتحاد السوفياتي الاقتصادية مع البلدان النامية مساعدته في المحل الاول ، استجابة لطلبات من حكومات تلك البلدان ، في إقامة مشاريع أساسية في القطاع العام تشكّل أساسا للتنمية المستقلة . وتمثل المشاريع التي بنيت في القطاع العام بمساعدة الاتحاد السوفياتي مصدر دخل رئيسي للميزانيات الوطنية في البلدان الافريقية ، كما أنها تنهض بزيادة العمالة في تلك البلدان وتساعد على تدريب القوى العاملة الوطنية المؤهلة .

وبالنظر إلى ما تتسم به مشكلة الغذاء في البلدان الافريقية من إلحاح ، يساعد الاتحاد السوفياتي على تعزيز قدراتها على الإنتاج الغذائي موليا اهتماما كبيرا للمساعدة الاقتصادية والتقنية المقدمة إلى بلدان القارة بغية تطوير زراعتها وقطاع الصناعات الزراعية المتصل بالزراعة في اقتصاداتها .

Digitized by UNOG Library

وتقدم هذه المساعدة الى ما يقرب من ٢٠ دولة افريقية وتغطي ١٩٢ مشروعا ، أكثر من ٦٠ منها قد دخلت بالفعل مرحلة التشغيل . ويجري العمل لاستصلاح ما يزيد على ٠٠٠ ٣٠٠ هكتار من الأراضي . وقد جرى تشغيل ١٥ مشروعا للري واستصلاح الأراضي بالفعل .

ويحتل تدريب العاملين الوطنيين مكانا بالغ الاهمية في مجال التعاون الاقتصادي والتقني للاتحاد السوفياتي مع البلدان الافريقية . وبفضل المساعدة التي يقدمها بلدي ، تلقى ما يزيد على ٠٠٠ ٤٥٠ عامل من البلدان الافريقية تدريبا كاخصائيين وعمال مهرة في ميادين عديدة . ويوجد الآن ما يزيد على ٠٠٠ ٢٠ شخص يدرسون في معاهد التعليم العالي في بلدي . وخلال الفترة التي يستغرقها برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، سنستضيف ١٠٠ ١ مواطن من دول خط المواجهة وحدها ، وسندفع كل التكاليف الخاصة بهم .

ونحن نعتزم توسيع نطاق تعاوننا مع البلدان الافريقية في جميع المجالات . وفي الوقت الحاضر يجري انشاء أو تصميم ما يقرب من ٣٠٠ مشروع صناعي ومشاريع اقتصادية وطنية أخرى في تلك البلدان .

إن الفترة حتى عام ١٩٩٠ ستشهد مزيدا من التوسع في مجال التعاون ، وخاصة مع البلدان الواقعة جنوب الصحراء في ميدان الزراعة ، ومصائد الأسماك وما يتصل بذلك من قطاعات الاقتصاد الزراعية ـ الصناعية . إن المساهمة التي يقدمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لاعانة القطاع الزراعي ـ الصناعي ستصل الى ٢٠ في المائة من المجموع الكلي للمعونة التي يقدمها الاتحاد السوفياتي الى بلدان تلك المنطقة .

إن المساعدة الائتمانية التي يقدمها بلدي الى دول افريقيا تتم بشروط أفضل بوجه عام من الشروط التي يخضع لها رأس المال المقدم للبلدان الافريقية من الدائنين الرسميين الآخرين . ومن السمات المميزة للائتمانات السوفياتية المقدمة الى البلدان الافريقية أنها موجهة للانتاج ومقدمة بشروط ميسرة . وتسترد هذه القروض عادة في شكل صادرات تقليدية وغير تقليدية أو سلع من انتاج الفروع الصناعية الجديدة ، بما في ذلك الفروع التي تقام بمساعدة سوفياتية على أساس تعويضي . ويجري السعي حاليا للبحث عن أشكال أخرى للسداد تكون مقبولة على نحو متبادل .

Digitized by UNOG Library

وبالاضافة الى ذلك ، ففي الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ سمح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية للبلدان الافريقية ، في ضوء تدهور حالة عملاتها ، بأن تؤجل سداد الائتمانات السوفياتية ، بما في ذلك الفوائد ، بما يصل اجمالي قيمته الى ما يقرب من ٢,٤ بليون دولار .

ووفقا للتوصيات الواردة في برنامج عمل الامم المتحدة ، يتخذ الاتحاد السوفياتي خطوات لاقامة وتطوير التعاون مع المنظمات الافريقية الاقليمية ، مثل مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ، ومنطقة التجارة التفضيلية لدول افريقيا الشرقية والجنوبية ، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية في شرقي افريقيا . كما أننا أيدنا انشاء الصندوق الافريقي ، ونعتزم الاسهام فيه بحوالي ٦٥ مليون روبل .

إن وفد بلدي يشاطر تماما الرأي القائل بأن تنفيذ القرار الذي اتخذه المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية فيما يتعلق بالارتباط الوثيق بين نزع السلاح والتنمية سيسمح للمجتمع الدولي بتوفير موارد هائلة يمكن أن تستخدم عندئذ ، في جملة أمور ، لتقديم مزيد من المساعدات للبلدان الافريقية .

إن افريقيا بالنسبة لنا ليست ميدانا للمواجهة بين الشرق والغرب وليست مكانا لاجراء التجارب على مختلف أنماط التنمية الاجتماعية والاقتصادية . فنحن نعتبر افريقيا ساحة لتعاون دولي كبير يعد ضروريا لحل هذه المشاكل الملحة التي تواجه البلدان الافريقية ، مثل الازالة التامة للاستعمار والعنصرية ، والتغلب على التخلف الاقتصادي ، واستئصال شافة الجوع والمرض ، وتحسين مستويات المعيشة وحماية البيئة .

ومن واجب المجتمع العالمي أن يوقف انزلاق البلدان الافريقية صوب كارثة يصعب التكهن بعواقبها الاجتماعية والاقتصادية . ومن الضروري العمل بغية اقامة نظام اقتصادي عالمي جديدة من شأنه أن يضمن الأمن الاقتصادي للبلدان الافريقية وغيرها من البلدان على أساس عادل ومنصف . ولتحقيق هذه الغاية ، سيكون من الاهمية بمكان التخلص من التجارة الدولية غير المنصفة ، وازالة الحمائية ، وضمان استقرار السوق العالمي للسلع الاساسية ، ووقف التدفق الصافي للموارد المالية من افريقيا ، وايجاد

Digitized by UNOG Library

حل عادل لمشكلة الديون الخارجية . ونحن نؤيد مبادرة منظمة الوحدة الافريقية الرامية الى عقد مؤتمر دولي يعنى بالديون الخارجية لافريقيا .

إن الاتحاد السوفياتي يؤيد التعاون الدولي واسع النطاق لمصلحة افريقيا ، وهو مقتنع بأن توسيع نطاق هذا التعاون لن يسهم في احداث تحسين جذري في الحالة الاجتماعية والاقتصادية في القارة فحسب ، وانما سيسهم أيضا في تحقيق تنمية مستقرة ومتناسقة للاقتصاد العالمي في مجموعه ، بما ينفع كل المشاركين في العلاقات الاقتصادية الدولية .

السيد لي ليوي (الصين)(ترجمة شفوية عن الصينية) : أود بادئ ذي بدء أن أشكر الأمين العام الذي قدم الينا تقريرا عن تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ، وهو تقرير يساعدنا كثيرا في استعراض وتقييم هذه المسألة في الجمعية العامة .

لقد انقضى أكثر من عام منذ اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة عشرة برنامج عمل الأمم المتحدة . وإذ تتحمل البلدان الافريقية تلك المهمة الصعبة باعادة انعاش وتطوير اقتصاداتها ، فانها قد بذلت في غضون هذه الفترة القصيرة جهودا هائلة لاحداث تغيير في حالتها الاقتصادية الحرجة . وإن التصميم الذي تجلى والتقدم الذي أحرزته الشعوب الافريقية في الجهود التي اضطلعت بها لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة قد حظي بتقدير واسع النطاق من جانب المجتمع الدولي .

وتمشيا مع التزاماتها ، فقد بدأت البلدان الافريقية في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة وبرنامج افريقيا للأولوية للانتعاش الاقتصادي بجدية وعلى نحو تدريجي .

إن الكثير من البلدان الافريقية أدخلت اصلاحات اقتصادية وتكيفات في السياسة ، وحقق البعض منها نتائج أولية بالفعل . ومما يثير الاعجاب على نحو خاص أن انتاج الاغذية والانتاج الزراعي قد حظيا من معظم البلدان باهتمام كبير وأولوية قصوى . فهي لم تعتمد تدابير للطوارئ لحل مشاكل الاغذية المحتملة ولم تنشئ نظما للتحذير المبكر فحسب ، بل إنها اتخذت أيضا عددا من الخطوات على المدى متوسط

Digitized by UNOG Library

الأجل ، تتضمن انشاء وتعزيز مؤسسات للائتمان الزراعي ، وزيادة الاستثمارات الزراعية ، وتعديل أسعار المنتجات الزراعية ، وتقديم حوافز لإنتاج الأغذية وتوزيعها الرشيد ، وتحسين أساليب الانتاج والأساليب الادارية ، وتحسين وتوسيع نطاق الطاقة التخزينية وتطوير البنية الأساسية الزراعية . وفيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية ، فان البلدان الافريقية أولت اهتماما أكبر لتعبئة الموارد المحلية وتحسين الكفاءة الاقتصادية ، واتخذت خطوات لتعزيز الادارة الاقتصادية الكلية وتقليل الانفاق العام وخفض أسعار الصرف خفضا كبيرا* .

عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

Digitized by UNOG Library

وفي الوقت نفسه ، تبذل البلدان الافريقية - في غمار ما تبديه من اعتماد على الذات فرديا وجماعيا - جهودا متضافرة للتغلب على ما تواجهه من مصاعب اقتصادية . وقد شهد التعاون الاقتصادي والتنسيق الاقتصادي ، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ، في السنوات الاخيرة ، مزيدا من النمو . وقامت البلدان الافريقية في سياق جهودها للتوصل الى تعاون أوسع نطاقا ، بإنشاء شبكات اقليمية لحماية المحاصيل ، ونظم تحذير مبكر فيما بين الدول ، كما وحدت جهودها الرامية للسيطرة على الجفاف والتصحر ، وعملت - على نحو جماعي - على إقامة مركز للبحوث الزراعية ، ونشرت استخدام أنواع محسنة من الارز والحبوب .

وفي مجال تنسيق السياسات ، عقدت البلدان الافريقية ، بمساعدة المنظمات الدولية ، اجتماعات ومؤتمرات مختلفة وقامت بتبادل تقني ووضعت برامج محددة للتنفيذ على المستويات الاقليمية ودون الاقليمية ، لتسهيل تنفيذ برنامج افريقيا ذي الاولوية وبرنامج عمل الامم المتحدة .

وقد لاحظنا ان الكثير من البلدان والمؤسسات الدولية اتخذ خطوات ايجابية لتقديم المساعدة للبلدان الافريقية . وعملا على زيادة المساعدة المقدمة لتلك البلدان ، أنشأ البنك الدولي صندوقا خاصا لافريقيا ، وتم الاتفاق على تخصيص مبلغ ١٢,٤ بليونا من الدولارات لتجديد الموارد الثامن للمؤسسة الإنمائية الدولية ، فضلا عن إجراء توسع كبير في الصندوق الخاص بافريقيا يناقشه صندوق النقد الدولي حاليا . وقد قامت بعض البلدان المتقدمة بإلغاء ديونها الرسمية المستحقة على عدد من أقل البلدان نموا في افريقيا وزادت من منحها للبلدان الافريقية ذات الدخول المنخفضة . وقد اقترح اجتماع القمة السابع للدول الغربية في البندقية أن يقوم نادي باريس بالتوصل الى اتفاق بزيادة أمد فترات السماح والسداد بالنسبة لمساعدات التنمية الرسمية لأفقر البلدان الافريقية ، حتى يتسنى التخفيف من عبء المديونية الواقع عليها ، وتطبيق أسعار فائدة أدنى على الديون الحالية للبلدان الافريقية ذات الدخول المنخفضة التي تبذل جهودا في سبيل التكيف . وكل تلك اجراءات تستحق الترحيب والتشجيع .

Digitized by UNOG Library

غير أنه تجدر الإشارة ، الى أن التقدم الذي أحرز في تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة مازال محدودا حتى الآن .

وما يقدمه المجتمع الدولي من دعم ومساعدات للبلدان الافريقية لم يصل بعد الى المستويات المتوقعة ، وهو أبعد ما يكون عن الوفاء باحتياجات التنمية في تلك البلدان . ومما يدعو الى القلق بوجه خاص أن التدفقات المالية الخاصة الى البلدان الافريقية ظلت في تضاؤل خلال الآونة الاخيرة : فقد انخفضت مثلا ائتمانات التصدير من ١ بليون دولار في ١٩٨٥ الى ٠,٤ بليون دولار في عام ١٩٨٦ الى أن أوشكت على النضوب في عام ١٩٨٧ . كذلك اتسم التحويل المالي من صندوق النقد الدولي الى البلدان الافريقية بطابع سلبي .

وكانت الخطوات التي اتخذتها البلدان المتقدمة للمساعدة على تحسين الظروف الخارجية والاقلال من آثارها غير المواتية على افريقيا بالاستجابة لبرنامج عمل الامم المتحدة ، خطوات محدودة للغاية حتى الآن . وتواجه البلدان الافريقية بعامة ، والبلدان الافريقية جنوب الصحراء بخاصة ، ظروفا اقتصادية دولية أشد قسوة . فما زالت أسعار السلع الاولية منخفضة ، كما ان الاجراءات الحمائية تشتد وطأتها في حين تتردى معدلات التبادل التجاري لغير صالح البلدان النامية .

لقد اعاقت مشكلة الديون على نحو خطير الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وبالرغم من أن رقم المديونية المطلق للبلدان الافريقية ليس كبيرا ، الا أنه بالمقارنة الى أسسها الاقتصادية وقدرتها على خدمة الديون ، يجعل ديونا يبلغ مجموعها ٢٠٠ بليونا من الدولارات تشكل عبئا لا يحتمل على تلك البلدان . فحجم السداد بالنسبة للمبالغ الاصلية والفوائد يصل الى ٢٠ بليونا من الدولارات كل عام ، أي مايقرب من نصف حصائل الصادرات للقارة الافريقية بأسرها .

وبإيجاز ، ونتيجة للآثار المعاكسة الناجمة عن النقص الخطير في الاموال ، وتدهور البيئة الخارجية ، وعبء الديون الباهظ ، تردى الاقتصاد الافريقي في عام ١٩٨٦ في وهدة من الاضطراب أعمق ، بدلا من أن يتحسن ، برغم التضحيات المبهظة التي قدمتها البلدان الافريقية في تنفيذ برنامج العمل وبرنامج الأولويات . ووفقا للدراسة

Digitized by UNOG Library

الاستقصائية الاقتصادية الدولية لعام ١٩٧٨ التي أجرتها الامم المتحدة فإن معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي الداخلي في افريقيا في ١٩٨٦ كان ٢,١ في المائة بالناقص ، أي أنه لم يكن أقل انخفاضا من كل القارات الاخرى فحسب ، بل وكان أقل من معدل النمو في القارة الافريقية ذاتها عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ عندما كانت تعاني من جفاف شديد .

وقد أجرى المؤتمر الدولي المعني بافريقيا الذي عقد مؤخرا في أبوجا ، استعراضا شاملا للتقدم الذي احرز في تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة . وخلص الى نتائج ، وتقدم بتوصيات . ويشير بيان أبوجا الى أن آفاق الانتعاش الاقتصادي بالنسبة لافريقيا تتوقف على تركيز الجهود في مجالات مثل : أولا اجراء اصلاحات دائمة في السياسة الداخلية ؛ وثانيا استمرار الجهود الرامية الى تحسين الادارة الاقتصادية ؛ ثالثا ضمان اتساق برامج اعادة التكيف الهيكلي مع أهداف وأولويات برامج الانتعاش ؛ رابعا تخفيف عبء الديون ؛ خامسا : تكثيف السعي لايجاد حل لمشكلة السلع الاساسية ؛ سادسا : التغلب على العوائق التي تحد إمكانية التوصل الى مستويات مناسبة من المساعدات الانمائية الرسمية ؛ وسابعا : الحد من آثار أعمال زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا على الانعاش الاقتصادي لبلدان الاقليم .

ويرى وفد الصين أن هذا التحليل يتفق مع الواقع وأن التوصيات المذكورة في محلها تماما . ونحن نعتقد انه - عند معالجة المشكلات الاقتصادية في افريقيا - يظل من الضروري اعتماد نهج شامل ، ومحاولة التنسيق الوثيق بين الجهود المحلية والدعم الخارجي . وبينما تواصل البلدان الافريقية بذل جهود تقوم على الاعتماد على الذات فرديا وجماعيا ، واتخاذ تدابير للتكييف الصحيح ، وانتهاج سياسات اقتصادية تتناسب وأوضاعها الفعلية ، والاهتمام بالعوامل الايجابية في بلدانها ، والاستفادة بقدر أكبر من مواردها المحلية ، فإن المجتمع الدولي ، مدعو على وجه السرعة وعلى أوسع نطاق الى اتخاذ اجراء بشأن تقديم الدعم للبلدان الافريقية في المجالات الاتية :

Digitized by UNOG Library

أولا ، القيام بجهود جادة للتوصل الى حل لمشكلة الديون في افريقيا . ويتعين على المجتمع الدولي ، والبلدان المتقدمة بوجه خاص ، اتخاذ تدابير فعالة ، منها تخفيض اسعار الفائدة ، وتخفيض الديون بل والغائها ، بالنسبة لبلدان افريقيا ذات الدخول المنخفضة .

ثانيا ، اتخاذ خطوات عملية صوب تحقيق استقرار أسعار السلع الاولية عند مستوى رشيد أو مجز ومساعدة البلدان الافريقية على تحقيق التنوع السلعي في وقت مبكر ، وعلى إنشاء صناعات التجهيز والصناعات التحويلية فضلا عن إيجاد أسواق أوسع حجما أمام منتجاتها ، لزيادة حصائل صادراتها .

ثالثا ، زيادة التحويلات المالية وخاصة عن طريق الموارد التي تحول بشروط ميسرة ، وعن طريق المساعدات الإنمائية الرسمية للبلدان الافريقية ولاسيما للبلدان الافريقية جنوب الصحراء ، حتى يُعكس مسار اتجاه الموارد المالية من الانخفاض الى مستوى ملائم .

Digitized by UNOG Library

رابعا ، ينبغي للمجتمع الدولي ، وخاصة البلدان المتقدمة ، محاولة تحسين البيئة الاقتصادية ، وتعزيز تنسيق سياستها الاقتصادية الكلية ، واتخاذ تدابير من شانها أن تسهل النمو الاقتصادي في العالم ، وتنمية البلدان النامية ، وازالة الممارسات الحمائية في التجارة ، وتغيير الهياكل الاقتصادية الجامدة ، وتكييف العلاقات الاقتصادية الدولية غير الرشيدة ، من أجل التعبير على نحو أفضل عن مبدأ الترشيد ، والانصاف والمنفعة المتبادلة .

لقد أيدت الصين دائما ، حكومة وشعبا ، البلدان الافريقية وساعدتها في تنميتها الاقتصادية ، وهي تولي اهتماما خاصا للمساعدة الزراعية لافريقيا . وقد بلغت المساعدة الاقتصادية والتقنية التي قدمتها الصين الى ٤٨ بلدا افريقيا ٨,٩ بليون يان انفقت على ٥٠٦ مشروعا كاملا منها ٣٥٣ مشروعا نفذت بالفعل ، و ٦٤ مشروعا يجري العمل فيها ، وتشكل ٥٣ بالمائة من اجمالي تلك المشروعات .

منذ عام ١٩٨١ ، قدمت الصين للبلدان الافريقية ٠٠٠ ٢٤٠ طن أغذية كمساعدات طارئة ، وقدمت - عن طريق الأمم المتحدة - ٢٢ مشروعا من مشروعات التعاون التقني متعدد الأطراف . ومنذ عام ١٩٨٣ ، أقامت الصين - بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ثلاث مراكز للتدريب في مجال الغاز الحيوي ، والحرير الطبيعي ، ومصائد الأسماك . ويقوم بعض المدربين بتدريب غيرهم في افريقيا . ونحن نعد الآن لاقامة مركز تدريب يخصص لتدريب مديري الأفراد الافريقيين في مجال التقنية الزراعية . وفي عام ١٩٨٥ ، واستجابة لمناشدة منظمة الاغذية والزراعة عملا على اعادة تنشيط الاقتصاد الافريقي ، قدمت الصين منحا بلغت أكثر من ٠٠٠ ٩٠٠ من الدولارات الأمريكية لستة مشروعات زراعية في ستة بلدان افريقية . وفي عام ١٩٨٦ ، قدمت الصين ٥٠ طنا من المبيدات الحشرية لعدد من البلدان الافريقية لمكافحة الجراد ، وستقدم ١٠٠ طن أخرى في العام القادم .

وفي المستقبل ، ستواصل حكومة الصين ، تماشيا مع مبدأ المساواة ، والمنفعة المتبادلة ، والتنمية المشتركة ، استكشاف الطرق والوسائل الكفيلة بتوسيع نطاق

Digitized by UNOG Library

التعاون الاقتصادي والتقني مع البلدان الافريقية بحيث يتحقق التعزيز المتبادل بين المساعدة الاقتصادية والتعاون الاقتصادي التقني وييسر نمو التعاون بين الجنوب والجنوب . وستواصل الحكومة الصينية مساعدة البلدان الافريقية بأقصى ما تستطيع . وبالاشتراك مع المجتمع الدولي ، نظل على استعداد لتقديم اسهامنا في مساعدة البلدان الافريقية على تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية الطويلة الاجل .

ونحن مقتنعون أنه طالما واصلت البلدان الافريقية والمجتمع الدولي بذل الجهود ، وتعزيز التنسيق بينها ، ونفذت بالكامل برنامج عمل الامم المتحدة ، سوف تخرج البلدان الافريقية من الضائقة الاقتصادية الراهنة ، وتبدأ مسيرتها صوب تنمية اقتصادية مطردة .

السيد تسفتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يفصح اعتماد الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، عن وجود الحاجة الى اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لمساعدة بلدان قارة غنية بمواردها الطبيعية لكنها عانت الكثير . وقد انقضى الآن عام ونصف عام منذ اعتمد البرنامج ، وهي ليست فترة كافية لنقوم بالنظر الشامل في مدى تنفيذه . ومع ذلك يوقفنا أي تحليل لما أنجز ، مهما كان عاما ، على أن الحالة في افريقيا بدلا من أن تتحسن ، تدهورت ، في بعض المجالات ، تدهورا ملحوظا . ويزودنا تقرير الامين العام بشأن الحالة الحرجة في افريقيا (A/42/560) بالأدلة المحددة على صحة النتيجة التي خلصنا اليها ، وأود أن أنوه بالعمل الذي أدى الى وضع التقرير ، والنهج التحليلي الشامل الذي استخدم في معالجة مختلف القضايا .

إن حكومتي تتابع عن كثب تطور الحالة في القارة الافريقية ، ولا يفوتنا أن ننوه بالاحساس بالمسؤولية الذي أبدته البلدان الافريقية في مواجهة المهام التي حددتها لأنفسها ، عندما اعتمدت منظمة الوحدة الافريقية برنامج أولويات التنمية الافريقية خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . ونحيي تعزيز التعاون متعدد الأطراف والتنسيق

Digitized by UNOG Library

الذي يجري داخل البلدان الافريقية . فكل هذه الجهود المتآزرة تسير بلا شك ، في الاتجاه الصحيح .

وقد اتخذت على الصعيد الدولي تدابير ثنائية ومتعددة الاطراف بهدف تقديم الاغاثة لاقتصاديات البلدان الافريقية . بيد أن طبيعتها المحدودة ، ومحاولة تغيير الوضع الراهن دون المساس بمبادئ النظام المعمول به في العلاقات الاقتصادية الدولية ، لم يجعل في الامكان تحقيق نتائج مرضية للغاية .

منذ اعتمد برنامج عمل الامم المتحدة لانعاش الاقتصاد والتنمية في افريقيا قبل ١٨ شهرا ، لم يتطور الوضع الدولي في الاتجاه الايجابي ، فلم يتخذ أي تدبير من شأنه خلق الظروف الاقتصادية الخارجية اللازمة لتنمية البلدان الافريقية والبلدان النامية الاخرى . وأود ، في هذا الصدد ، أن أسجل أن تقرير الامين العام الخاص بتطبيق البرنامج كان سيحقق نجاحا ملحوظا لو كرس اهتمام أكثر للعوامل الخارجية التي ثبت أنها تشكل عقبة في طريق الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

يشتمل تقرير الامين العام على حقائق ومعطيات كثيرة تقدم صورة واضحة للحالة في افريقيا ، ومنذ ثلاثة أسابيع قدم رئيس جمهورية زامبيا ، رئيس منظمة الوحدة الافريقية ، السيد كينيث كاوندا ، في بيانه الممتاز الذي ألقاه هنا ، وصفا بليغا ومقنعا للحالة الحرجة والمنذرة بالكوارث السائدة في القارة الافريقية ، ومما هو جدير بالذكر أنه في العام الذي اعتمد فيه برنامج عمل الامم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ارتفعت الديون الخارجية للقارة من ١٥٠ بليونا الى ٢٠٠ بليون من الدولارات الامريكية ، أي ٥٤ بالمائة من اجمالي الدخل القومي للقارة ، ٤٤٠ بالمائة من حصيلة صادرات البلدان الافريقية مجتمعة . وفي ظل الاوضاع المتدهورة للتجارة ، انخفضت حصائل صادرات تلك البلدان بشكل ملحوظ . وقد بلغ الانخفاض ٩,٣ بالمائة بالمقارنة الى عام ١٩٨٥ ، وفقا لارقام صندوق النقد الدولي .

Digitized by UNOG Library

لايزال صافي تدفقات الموارد المالية في البلدان الافريقية يتوجه الى البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . بل انه حتى صندوق النقد الدولي تلقى موارد مالية من افريقيا في عام ١٩٨٦ تزيد على الموارد التي خصصها لها ، كما وضح في تقرير الامين العام . ونأمل في أن تؤدي التدابير التي اتخذها الصندوق في هذا الصدد الى تصحيح ذلك الخلل . ويصعب الاعتقاد في ظل هذه الظروف بأن سياسة التغيير الهيكلي يمكن وحدها أن تمكّن البلدان الافريقية من التغلب على الحالة الحرجة التي تواجهها .

ومما له دلالة في هذا الصدد أن نشير الى الآراء التي أعرب عنها بعض القادة الافارقة والتي مؤداها أن الاصلاحات الاقتصادية واجراءات اعادة التكيف الصعبة التي اضطلعوا بها والتدابير التي اتخذوها لتحقيق الاستقرار كثيرا ما كلفتهم غاليا جدا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وأجبرتهم على الاقدام على مخاطر سياسية كبيرة هددت في بلدان كثيرة أسس التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي .

إن موقف جمهورية بلغاريا الشعبية تجاه المسائل الخاصة بسبل التغلب على التخلف يرد بشكل محدد وواضح في الوثيقة التي اعتمدتها اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاطراف في معاهدة وارسو لدى اجتماعها في برلين والمعنونة : "بشأن القضاء على التخلف واقامة نظام اقتصادي دولي جديد" A/42/354 ، ولذلك فانني لن أخوض كثيرا في التفاصيل هنا . وفيما يتعلق بمعالجة مشاكل البلدان الافريقية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، أود فقط أن أؤكد على أن الاستقلال والتنمية لا يمكن فصلهما عن مسألتي نزع السلاح واحلال السلم . والواقع أن السلم والأمن الدوليين وحدهما هما اللذان يوفران الظروف اللازمة لحسم مشاكل التنمية ولضمان الاستقلال السياسي والاقتصادي لكل البلدان .

وتتمثل أول وأهم خطوة تتخذ لبلوغ هذا الهدف في وقف سباق التسلح ؛ وأن تحويل جزء من الموارد التي يفرج عنها نتيجة لذلك الى التنمية سيشكل خطوة حقيقية نحو التغلب على التخلف الاقتصادي . ونرحب في هذا الصدد باسهام المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية في توضيح الترابط المنطقي القائم بين هاتين

Digitized by UNOG Library

الظاهرتين . وترتبط عملية تدعيم السلم والأمن الدوليين ارتباطا متبادلا بعملية التنمية العادية للاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية . ومن الضروري التوصل الى حل سياسي للكثير من المشاكل الاقتصادية الأساسية التي يواجهها العالم اليوم مثل مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية وتنظيم التجارة الخارجية والمشاكل المتصلة بنظام النقد الدولي . ولا يمكن التغلب على هذه المشاكل إلاّ بالجهود المتضافرة والارادة السياسية من جانب كل البلدان . وبذلك يتم ارساء الظروف الخارجية المؤاتية - السياسية والاقتصادية على حد سواء - لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الافريقية .

لقد قام وفد جمهورية بلغاريا الشعبية في الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة بتعميم وثيقة توضح النهج المبدئي الذي يتبعه بلدي فيما يتعلق ، بالنهوض بعلاقاته مع البلدان الافريقية . وسيستمر تعاوننا في المستقبل أيضا على أساس المبادئ الواردة في ذلك النهج ، التي تستهدف تحقيق التنمية الشاملة للاقتصادات الوطنية في البلدان الافريقية من خلال تنفيذ مشاريع في مجالات الزراعة والصناعة والطاقة ، وتوسيع نطاق الهياكل الأساسية للمواصلات ، وتدريب الأفراد وما الى ذلك .

وأود في هذا السياق أن أعرب عن دهشة وفد بلدي ازاء ما ورد في ذلك الجزء من التقرير الذي يتناول مسألة المساعدة الرسمية التي تقدمها البلدان الاشتراكية من أجل التنمية في افريقيا .

وفي الدورة الحالية للجمعية العامة عمم الوفد البلغاري الوثيقة A/C.2/42/5 بشأن المساعدات التي تقدمها جمهورية بلغاريا الشعبية للبلدان النامية . لقد ارتفعت هذه المساعدات في عام ١٩٨٦ الى ١,٢٣ في المائة من الدخل القومي لذلك البلد . وتنفيذا لتوصيات الأمم المتحدة ، يولي اهتمام خاص في سياسة بلدي للمساعدات الاقتصادية المقدمة الى البلدان الافريقية . إن الحقيقة التي مؤداها إن جزءا كبيرا من المساعدات المقدمة من بلغاريا الى البلدان النامية يذهب الى بلدان القارة

Digitized by UNOG Library

الافريقية توضح هذه السياسة التي قدمت بمقتضاها مساعدات تمثل ٠,٩٣ في المائة من الدخل القومي في تلك السنة .

وفي الختام ، أود أن أؤكد أن بلغاريا ستواصل في المستقبل أيضا تقديم الدعم في حدود امكانياتها الى البلدان الافريقية لمساعدتها في جهودها الرامية الى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستقلة .

السيد فوندر (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أعرب ممثل الدانمرك هنا عن وجهة نظر المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء . واني اذ أتكلم اليوم ، فان هدفي من ذلك هو توضيح ما قاله ممثل الدانمرك باعطاء وصف موجز للأعمال التي نقوم بها في افريقيا على الصعيد الوطني .

تحتل افريقيا لأسباب واضحة مكانة ممتازة فيما نقوم به من أعمال على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لصالح البلدان النامية . واسمحوا لي بأن أسرد بعض الحقائق المدعمة لهذا التأكيد . على الصعيد الثنائي ، نركز أكثر من ٨٠ في المائة من مساعداتنا الانمائية الرسمية على افريقيا . وتبلغ هذه المساعدات في الوقت الحالي أكثر من ٣٠٠ مليون دولار سنويا . وأهم القطاعات التي تستفيد من تعاوننا هي تنمية الموارد البشرية والزراعة والصحة العامة على التوالي . ويضاف الى هذه المساعدات الرسمية التمويل المشترك للمشاريع الذي يقدم من خلال المنظمات غير الحكومية ، والذي تتلقى افريقيا أكثر من نصف الاعتمادات المخصصة له في الميزانية .

وعلاوة على ذلك ، تعتبر افريقيا من أهم المستفيدين من القروض التساهلية الثنائية المقدمة من بلجيكا . وفي عام ١٩٨٧ بلغ نصيب افريقيا من برنامج هذه القروض أكثر من ٥٠ في المائة . وتمنح هذه القروض بشروط مؤاتية للغاية ، سواء من حيث فترات السماح أو آجال السداد أو أسعار الفائدة التي لا تتجاوز ٢ في المائة .

Digitized by UNOG Library

وينبغي أن نضيف الى هذه الاعمال ، انشاء بلجيكا لصندوق البقاء عام ١٩٨٣ . ان ذلك الصندوق ، الذي تبلغ قيمته ١٠ بلايين فرنك بلجيكي ، أي ما يوازي ٢٦٠ مليونا من الدولارات الامريكية ، لم ينشأ من أجل أعمال الاغاثة المباشرة قصيرة الاجل ، بل للتخلص من أسباب المجاعة وسوء التغذية . وسعيا الى تلك الغاية ، انضم صندوق البقاء الى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ، ومنظمات أخرى غير الحكومية ، وتتناول الاعمال الميدانية التي يضطلع بها الصندوق في افريقيا التنمية الريفية المتكاملة بصفة خاصة ، ومكافحة التصحر ، ويؤكد النهج الذي يتبعه الصندوق مرة أخرى أننا في مجمل تعاوننا مع البلدان الافريقية ، أخذنا في الاعتبار ، على نحو كاف ، أولويات برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثلاثين .

وفيما يتعلق بقطاع التمويل متعدد الاطراف ، أودّ أن أشير الى اشتراك بلجيكا في التجديد الثامن لموارد المؤسسة الانمائية الدولية بمبلغ ١٩٣ مليونا من الدولارات الامريكية ؛ كما ارتفعت حصة بلجيكا في زيادة رأس المال لبنك التنمية الافريقي الى ثلاثة أمثالها ، فضلا عن اشتراكها في المفاوضات الخاصة بالتجديد الخامس للموارد لصندوق التنمية الافريقي ، وأخيرا أذكر استجابة بلجيكا للمقترحات التي ترمي الى زيادة موارد مرفق التكيُّف الهيكلي التابع لصندوق النقد الدولي الى ثلاثة أمثالها .

وفي الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة ، المكرسة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، أعلنت حكومة بلادي عن مبادرات محددة من أجل تخفيف عبء خدمة الديون . وقد أوضحت تلك المقترحات فيما بعد في الدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد السابع) ، ومؤخرا ، في الاجتماع السنوي لكل من صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، في واشنطن . وترمي المقترحات الى تلبية الاحتياجات المحددة للبلدان الافريقية ولاسيما أشدها فقرا .

Digitized by UNOG Library

أولا ، كانت بلجيكا احدى البلدان التي أيدت بقوة الاقتراح الذي يرمي الى ربط خدمة ديون البلدان النامية بتقلبات أسعار المواد الاولية التي تنتجها تلك البلدان . ونحن لا نزال نرى أن هذا النهج مثمر حتى وإن أثار تطبيقه بعض المشاكل .

وتتمثل المبادرة البلجيكية الثانية في السماح بسداد بعض الديون العامة أو الخاصة بالعملة المحلية ، وبالتالي تخصص الموارد المتحصل عليها للمشروعات الانمائية التي تمول بالعملة المحلية . وقد استهدف الاقتراح البلجيكي المقدم الى الاونكتاد ، بصفة خاصة ، البلدان ذات الدخول المنخفضة التي وافقت على تنفيذ البرامج الدائمة للتكيف الهيكلي بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . بيد أن هذا الاقتراح ينطبق أيضا على فئات أخرى من البلدان بدرجات متفاوتة تبعا للنسبة بين عبء خدمة الديون والمساعدة العامة للتنمية .

وأهم مزايا هذه التدابير في رأينا أنها سوف تسهم في المحافظة على كفاءة أداء البنى الاساسية والخدمات العامة الرئيسية اللازمة لنجاح برامج التكيُّف الهيكلي ، وتؤدي الى زيادة فعالية المساعدة العامة للتنمية عن طريق مواءمتها على نحو مرن مع أولويات البلد المنتفع من المساعدة ، بما يمكنه من استخدام موارده البشرية المحلية بصفة خاصة .

هذه هي أعمالنا وأولوياتنا في تعاوننا مع افريقيا . ونحن ندرك تمام الادراك خطورة المشاكل الاقتصادية التي تواجهها القارة . ومع ذلك ، فنحن مقتنعون أيضا أن الالتزام بروح المسؤولية المشتركة التي نحاول أن نبرهن عليها ، سوف يسمح أن نعيد افريقيا الى طريق النمو والرخاء .

السيد نوفوريتا (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انقضت فترة تزيد عن العام بقليل منذ اعتمد برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ . وقد أتاحت الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة فرصة فريدة لعرض الحالة الاقتصادية الحرجة السائدة في

Digitized by UNOG Library

افريقيا بإزاء خلفية من الاسباب الاساسية لحالة الطوارئ قيد البحث . ويستند برنامج العمل الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الى مفهوم جديد عن المسؤولية المشتركة في التعاون الاقتصادي الدولي ، وهو مفهوم ينبغي أن نسترشد به أيضا في معالجة المشاكل الاقتصادية الحادة الاخرى ، بما في ذلك المديونية العالمية .

والحقيقة أنه في هذه الفترة الزمنية القصيرة نسبيا ، برزت بضعة اتجاهات هامة في تنفيذ البرنامج . وفي حين أن بعض هذه الاتجاهات ايجابي ، تظل هناك بعض الاسباب التي تثير بالغ القلق .

في اطار ما ورد في تقرير الامين العام ، أكدت البلدان الافريقية مرة أخرى مسؤوليتها الرئيسية عن تنمية قارتها . وقام عدد كبير من الحكومات الافريقية بإجراء اصلاحات سياسية واتخاذ تدابير التكيف الهيكلي التي ترمي الى تحقيق الانتعاش المعجَّل لاقتصاداتها . وفي الوقت ذاته ، وفي حين تبذل هذه الجهود الهائلة ، أصبحت البيئة الاقتصادية الخارجية أكثر تفاقما . وتزداد المتطلبات المالية التي يشير اليها البرنامج باستمرار ، بينما لا تزال عائدات السلع الاساسية وعوائد التصدير الاخرى غير كافية ، وتتفاقم مشاكل خدمة الديون ، وتستعصى ادارتها في أغلب الاحيان .

وفي ظل هذه الخلفية ، من الضروري أن نؤكد أن الذي يضطلع بالدور الايجابي في تنفيذ برنامج العمل ليست الحكومات فرادى فحسب ، بل والمؤسسات أيضا على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي .

وبالمثل ، بذلت مختلف المنظمات التابعة لمنظومة الامم المتحدة الانمائية جهودا جدية ، وأعني بذلك برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ، ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ، والبنك الدولي . وقد أسهمت هذه الانشطة بدرجة كبيرة في تقييم المتطلبات الخارجية للانتعاش الافريقي والتنمية . وفي الوقت ذاته ، قامت المنظمات سالفة الذكر بأنشطة ذات

Digitized by UNOG Library

توجه عملي ، وذات طبيعة جديدة في أغلب الاحيان . وعلى سبيل المثال ، أذكر هنا خبرة منظمة الاغذية والزراعة في المساعدة العينية للزراعة الافريقية . وعلى ما يبدو ، فإن هذا الاتجاه من الانشطة تنبغي زيادة تطويره .

في تقرير الامين العام (A/42/560 و Corr.1) أُكِّد على تنمية الزراعة وانتاج الاغذية باعتبارهما يمثلان تدبيرا خاصا للتغلب على الازمة الاقتصادية الحالية في افريقيا . وأود أن أذكِّر بأنه ، خلال الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية ، أعرب وفد بلادي عن رأيه القائل إن أحد التدابير الفعالة التي يمكن أن تسهم في التوصل الى هذا الهدف يتمثل في اعتماد مبدأ التدفق الحر للخبرة والتكنولوجيا والترتيبات التنظيمية في مجال انتاج الاغذية وتصديعها وتخزينها . وعلى سبيل المتابعة لهذا الاجراء ، جُسِّد الاقتراح سالف الذكر بالكامل في الفقرة ١٤ من قرار الجمعية العامة ١٩١/٤١ . واني على اقتناع عميق بأن هذه الفكرة باتت ذات أهمية أكبر الآن نظرا لما هو متوقع ، طبقا لتقارير منظمة الاغذية والزراعة ، من عجوزات خطيرة في الاغذية في بعض البلدان الافريقية .

Digitized by UNOG Library

وبولندا ، من جانبها ، يمكن أن تشرك البلدان الافريقية في تجربتها في مجال تصنيع الآلات الزراعية وأن توفر نتائج البحوث الخاصة بالمحاصيل ذات الغلة العالية والمهيأة للمناخ الجاف . ونحن على استعداد لمساعدة البلدان المهتمة في تكييف التكنولوجيا والترتيبات التنظيمية للظروف المحلية على أساس ثنائي أو بالتعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة . وننوي أيضا دعم الجهود التي تبذلها منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة لمكافحة الجراد الصحراوي في افريقيا .

وقد أشير في التقرير المذكور آنفا ، وعن حق ، الى أن تنمية الموارد البشرية هي شرط مسبق لتنفيذ برنامج العمل من أجل الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . ولبلوغ هذه الغاية ، تمثلت مساهمة بولندا في تعليم آلاف المتخصصين من ذوي المستويات المرتفعة من البلدان الافريقية في مختلف المجالات . في جامعاتنا ، وذلك بتوفير منح الزمالات لهم من الحكومة البولندية . ويجري في كل عام تنظيم عدة حلقات تدريبية مهنية ، لاسيما للمشاركين من افريقيا .

ومن ناحية أخرى ، يعمل الكثير من الخبراء البولنديين في افريقيا في مختلف القطاعات مثل الزراعة والصناعة والبناء . والتعاون آخذ في النمو في العلم والتكنولوجيا . وقدمنا ، في حدود امكانياتنا ، معونة الطوارئ للبلدان الافريقية .

وفي وقت سابق من هذا العام ، أعربت بولندا عن تأييدها للاهداف السامية لصندوق افريقيا ، الذي يشكل اضافة هامة للمساعدة المقدمة من خلال القنوات الثنائية والبرامج الاقليمية ، الى أمم ودول خط المواجهة المناهضة للفصل العنصري في الجنوب الافريقي . ومنراعي في برامج المساعدة المقدمة من جانبنا ، المشاريع ذات الاولوية التي تم تحديدها في خطة العمل المخصصة للصندوق الافريقي ، لاسيما في مجال المساعدة التقنية وتدريب الموظفين وتوفير مجموعة مختارة من السلع والخدمات .

وتقدر بولندا عددا من المبادرات الهامة التي اتخذها الامين العام للامم المتحدة مثل ادراج برنامج العمل على جدول أعمال لجنة التنسيق الادارية وانشاء لجنة التوصية المكونة من الرؤساء التنفيذيين لادارات ووكالات الامم المتحدة الرئيسية

Digitized by UNOG Library

والتي يرأسها المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وأخيرا وليس آخرا ، انعقاد اجتماع الفريق الاستشاري المعني بتدفقات الموارد الى افريقيا .

وختاما ، أود أن أؤكد أن برنامج العمل الذي أسفرت عنه الدورة الاستثنائية ، يتيح اطارا ملائما لمشاركة جديدة من أجل التنمية الافريقية ، مشاركة تستند الى الالتزام المتبادل ، وتشاطر المسؤولية بين افريقيا والمجتمع الدولي . وبولندا مستعدة للدخول في هذه المشاركة ومستعدة أيضا للإعراب ، بالافعال ، عن تعاطفها مع الشعب الافريقي .

السيد عبد الهادي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شهدت القارة الافريقية خلال العقود القليلة الماضية ، أحداثا مأساوية . وشهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ظهور معظم الامم في القارة بوصفها دولا ذات سيادة . ونال الكثير من هذه الامم استقلاله عن طريق التغير السلمي ، غير أن بعض هذه الامم كافح للحصول على استقلاله .

والاستقلال ، بطبيعة الحال ، لا يضمن بالضرورة التقدم الاقتصادي . فالكثير من الدول الافريقية كان عليها أن تناضل لتنظيم أولوياتها الاقتصادية . وكانت هذه المهمة تعتبر بالنسبة لبعض الدول مهمة رئيسية تستهدف بناء هياكل أساسية للنمو . وتفاقمت هذه الصعوبات ، بصفة مستمرة ، بالكوارث الطبيعية التي أدت في بعض الاحيان الى ارجاع عقارب الساعة الى الوراء فيما يتعلق بالتقدم الاقتصادي والتنمية . والمجتمع الدولي يعلم حق العلم بما وقع من كوارث في القارة الافريقية ، لاسيما في منطقة السهل السوداني المنكوبة بالجفاف . وقد استجابت أمم كثيرة لهذه الكوارث ، بسرعة تستحق الثناء مما أدى الى انقاذ مئات الالوف من سكان المنطقة من الجوع والبؤس والموت .

وتقدر ماليزيا ، كل التقدير ، الخطوات الايجابية التي اتخذها المجتمع الدولي من خلال الامم المتحدة . ويؤيد وفد بلادي جميع البرامج التي تستهدف تخفيف المشكلة التي يعاني منها سكان الاجزاء المتضررة من القارة الافريقية . ويتفق ذلك مع

Digitized by UNOG Library

نداء منظمة الوحدة الافريقية بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة تقتصر على مناقشة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . والوقت الآن مناسب أيضا لإجراء تقييم أولي للسنة الأولى لبرنامج عمل الامم المتحدة بشأن الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ .

ان وفدي يتفهم تماما خيبة الأمل التي أعربت عنها منظمة الوحدة الافريقية في تقييمها المبدئي لتنفيذ برنامج الامم المتحدة كما ورد في مرفق الوثيقة A/42/614 . ومن الواضح أن البلدان التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، قد اضطلعت ، من جانبها ، بأعمال متنوعة على الاصعدة الوطنية والاقليمية والقارية ، لتعزيز هذا البرنامج . ومن ثم ، ينبغي أن تستجيب الامم الواقعة خارج افريقيا ، على نحو أفضل ، للمعاناة التي تتعرض لها شعوب تلك المنطقة من القارة الافريقية المتضررة بالكوارث . ولا يعني ذلك ، بالطبع ، انكار الدور الذي تؤديه الكثير من أمم العالم ، الصناعية والاكثر تقدما ، للمساعدة ، على نحو كبير ، في تخفيف معاناة الشعوب الافريقية في المنطقة المنكوبة بالكوارث . ويمكن للمجتمع الدولي أن يمارس دائما كلمته وما يراه مناسبا ، لتقديم المساهمات الانسانية بأفضل الوسائل الممكنة . ولا يلزم أن يقتصر البدء في تقديم المساهمات الانسانية والاقتصادية أو زيادتها على أساس التجمعات الدولية أو الاقليمية . كما لا ينبغي أن تؤدي المصالح الاقتصادية أو التجارية المرتبطة بالقارة الافريقية الى إعاقة مساهمة أعضاء المجتمع الدولي في تحسين الحالة في المناطق المتضررة . بل ينبغي الترحيب بالمساعدة والمساهمات ، أيا كان نوعها أو شكلها ، وتشجيعها طالما أنها تستهدف تخفيف المعاناة الناشئة عن الحالة الاقتصادية الحرجة في المناطق المتضررة .

كلنا يعلم جيدا أن معظم الامم الافريقية الحديثة السيادة ، إن لم تكن كلها ، ما زالت تربطها بالدول الاستعمارية السابقة أفضل العلاقات . ويمكن لهذه الروابط أن تتيح مناخا ملائما لتقديم برامج المساعدة الى القارة لاسيما في الاوقات التي تكون الحاجة فيها كبيرة الى هذه المساعدات . إن الدول الاستعمارية السابقة ملتزمة أدبيا

Digitized by UNOG Library

بالتأكيد تجاه الاقاليم التي كانت خاضعة لها ، لاسيما فيما يتصل بأنشطة الإغاثة . إن هذه الدول الاستعمارية لديها القدرة ، لا على المساهمة في تقديم برامج الاغاثة قصيرة الاجل فقط ، بل انها أيضا قادرة على تقديم المساعدة الاقتصادية من أجل التوصل الى الحلول طويلة الاجل . وربما يمكنها أيضا أن تؤثر على المؤسسات التجارية والمالية الخاصة التابعة لها ، والتي لها صلات تربطها بالاقاليم التي كانت تخضع لها ، لتبدي قدرا أكبر من التعاطف مع نداء أمم افريقيا بشأن تقديم الغوث والمساعدة الاقتصادية .

Digitized by UNOG Library

أما عن المجالات الاربعة التي يعتزم المجتمع الدولي التحرك فيها بموجب برنامج عمل الامم المتحدة فتنضم ماليزيا الى البلدان الافريقية فيما تدعو اليه من تحسين نوعية المساعدة الخارجية وطرائق تقديمها ومن منح البلدان النامية المساعدة الانمائية بمزيد من الشروط الميسرة .

ويؤيد وفد بلادي الدعوة الى زيادة التدفقات المالية ، الرسمية والخاصة ، على البلدان النامية . كما اننا نسلم بأن المؤسسات المالية متعددة الاطراف بوسعها المساعدة في تهيئة ظروف تؤدي الى زيادة تدفقات الموارد المالية وخصوصا من المصادر الخاصة ، ولاسيما في الحالات التي تكون فيها البلدان قد اضطلعت بعمليات تكيف وأجرت اصلاحات في مجال السياسة العامة . ونحن نؤيد تماما حث المنظمات المالية متعددة الاطراف مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أن تزيد من اقراض افريقيا بشروط ميسرة وحث صندوق النقد الدولي على تخفيف شروطه بغية زيادة مساعداته للبلدان الافريقية سعيا الى اعانتها على عكس مسار تدفق صافي الموارد من افريقيا الى الصندوق .

وفيما يتعلق بإدخال تحسينات على البيئة الخارجية ، تضم ماليزيا صوتها الى البلدان الافريقية في مناشدة البلدان الصناعية ألا تضطلع ، بوجه خاص ، بسياسات مناوئة للاقتصادات القائمة على السلع الاساسية كتلك السائدة في البلدان الافريقية والآسيوية ومنها ماليزيا . ونحن نؤيد الرأي القائل بأنه يجب على البلدان الغربية المتقدمة أن تسعى الى التنسيق والمواءمة بقدر أكبر بين ما تنتهجه من السياسات الاقتصادية الكلية وأن تتخذ اجراءات لحفظ استقرار أسعار الصرف وخفض أسعار الفائدة الحقيقية . ولتحسين البيئة الخارجية وجعلها مواتية لتحقيق الانتعاش والنمو في افريقيا وسائر العالم النامي . ينبغي أيضا للدول الغربية أن تتخذ اجراءات فورية لتيسير وصول منتجات افريقيا والبلدان النامية الاخرى الى الاسواق وأن تلغى كل التدابير الحمائية ، حسبما اتفق عليه في الاجتماع الوزاري للاتفاق العام بشأن

Digitized by UNOG Library

التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) الذي عقد عام ١٩٨٣ . كما اننا نرى ضرورة ايلاء عناية خاصة لتحسين حصائل تصدير السلع الاساسية وتشبيتها بوجه عام . وفي هذا الصدد نحث على المضي قدما في التصديق على الاتفاق الخاص بالصندوق المشترك للسلع الاساسية كيما يتسنى بدء تشغيله .

لقد استخدمت البلدان الافريقية ٣٥ في المائة من حصائل صادراتها من السلع والخدمات لخدمة ديونها في عام ١٩٨٦ ورغم ما اعتمدته بعض البلدان الدائنة من تدابير لتخفيف عبء الدين ، منها على سبيل المثال ما قرره نادي باريس من إعادة جدولة الديون الرسمية والغاء الديون الثنائية الاخرى المستحقة على البلدان الافريقية ، لم تتحسن الحالة . ونحن نؤيد تأييدا كاملا الاقتراح القائل بأن جميع ما يتخذ من مبادرات لمعالجة مشكلة ديون افريقيا الخارجية يجب أن يطرح رسميا ويناقش ويقيم في اطار متعدد الاطراف . ونحن في هذا الصدد نذكر بأننا أيدنا ، فيما مضى ، فكرة عقد مؤتمر حول هذا الموضوع .

ان أزمة افريقيا من الحدة بحيث تقتضي عملا متواصلا . وهو ما اعترف به في الجزء ثالثا من برنامج عمل الامم المتحدة للانعاش والتنمية في افريقيا . والمرجو من الجمعية العامة أن تنظر أثناء دورتها الحالية في اقامة جهاز تحضيري لعقد دورة استعراضية وأن تقيم هذا الجهاز . وسيشارك وفد بلادي مشاركة نشطة في بحث هذا الامر . وفضلا عن ذلك ، نؤيد الاقتراح الداعي الى انعقاد الجمعية العامة في شكل لجنة جامعة قبل الدورة الثالثة والاربعين للنظر في اتخاذ ترتيبات تجمع بين افريقيا والمجتمع الدولي في عملية التقييم .

وستواصل ماليزيا من جانبها تقديم أقصى ما في وسعها من مساعدة . واننا نناشد الدول الاخرى لاسيما البلدان المتقدمة أن تبذل قصارى جهدها لإمداد افريقيا بالغوث والمساعدة ، لاننا نؤيد الرأي القائل بأن السلامة الاقتصادية لاي قارة تؤثر في السلامة الاقتصادية للمجتمع الدولي بأسره .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥

Digitized by UNOG Library